07

المركز الفلسطيني لاستقلال
المحاماة والقضاء
"مساواة"

المرصد القانوني السابع

التقرير الوطني لمسح آراء المجتمع الفلسطيني في أداء منظومة العدالة الفلسطينية عشية الحرب على غزة وبيان المتغير في وضع العدالة في فلسطين 2021 - 2023

2024

المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء

"مساواة"

ملخص تنفيذي

المرصد القانوني السابع

التقرير الوطني لمسح آراء المجتمع الفلسطيني في أداء منظومة العدالة الفلسطينية عشية الحرب على غزة

وبيان المتغير في وضع العدالة في فلسطين 2021 - 2023

2024

المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"

رام الله: البيرة – البالوع – شارع المحاكم

هاتف: ٢٤٢٤٨٧٠ (٢) ٩٧٢+

فاكس: ٢٤٢٤٨٦٦ (٢) ٩٧٢+

غزة – اللبابيدي- عمارة المزيني ط١، مقابل مستشفى حياة الزنط

تلفاكس: ٠٨٢٨٨٠٧٧٢ (٨) ٩٧٢+

البريد الالكتروني: musawa@musawa.ps

الصفحة الالكترونية: www.musawa.ps

سَواسيَة III
SAWASYA III
UNDP
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
يونيسف
لكل طفل

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير من قبل المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، بدعمٍ من برنامج "سواسية ٣ المشترك: تعزيز الوصول إلى العدالة بشكل متكافئ لجميع الفلسطينيين"، البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واليونيسف.

إقرار

إنّ الآراء المعبَّر عنها في هذا التقرير هي آراء المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة"، ولا تعبر بالضرورة عن الآراء والسياسات الرسمية لبرنامج سواسية ٣ المشترك أو هيئات الأمم المتحدة المنفذة أو شركاء التنمية الدوليين أو المنظمات التابعة لها.

الفهرس

المقدمة ٥

أولاً: انطباعات الجمهور الفلسطيني تجاه القضاء ونزاهته ٨

ثانياً: انطباعات المتعاملين مع مؤسسات العدالة في فلسطين ١٣

ثالثاً: استطلاع آراء أساتذة كليات الحقوق في فلسطين ١٨

رابعاً: استطلاع آراء طلبة كليات الحقوق في الأراضي الفلسطينية ٢٥

خامساً: استطلاع آراء المحامين/ات المزاولين/ات للمهنة في فلسطين ٢٩

سادساً: استطلاع آراء المحامين/ات المتدربين/ات في فلسطين ٣٥

سابعاً: استطلاع آراء أعضاء النيابة العامة في فلسطين ٣٩

ثامناً: استطلاع آراء القضاة الشرعيين/ات في فلسطين ٤٢

تاسعاً: استطلاع آراء القضاة النظاميين ٤٤

المقدمة

تكمن أهمية سيادة القانون في أنها ضمانة السلم الأهلي الذي هو أساس التنمية والتمتع الشامل بحقوق الإنسان. وأن نجاح جميع المؤسسات العاملة في سيادة القانون، سواء أكانت حكومية أم أهلية، في دعم الوصول إلى العدالة وسيادة القانون تُرى آثاره من خلال التغيرات الحاصلة على آراء الجمهور الفلسطيني، المتقاضي (أو الذين تعاملوا مع مؤسسات العدالة الفلسطينية) منه وغير المتقاضي، إضافةً إلى مجموعة الأفراد أو الخبراء المنخرطين في مؤسسات العدالة الفلسطينية، مثل القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين/ات وأساتذة وطلبة كليات الحقوق. إن ثقة المواطن/ة الفلسطيني/ة بمؤسسات العدالة هي من أهم أُسس ضمان تعزيز سيادة القانون، فضعف ثقة المواطنين/ات بقدرة مؤسسات العدالة على ضمان حقوقهم يدفع بهم إلى العنف والتهديد للحفاظ على حقوقهم والحصول عليها، وهذا بدوره يؤدي إلى احتدام الخلافات، التي في غالبها تتسبب في فُرقةٍ مجتمعيةٍ وأحياناً أُسرية. وإذا كانت المرأة أحد أطراف هذا الخلاف، فإنها غالباً ما تضطر إلى التخلي عن حقها لأنها الطرف الأضعف.

وفي المقابل، فإنّ تعزيز سيادة القانون ورفع مستوى ثقة المواطنين/ات بمؤسسات العدالة يجعلانها أكثر نشاطاً وفعاليةً؛ من خلال مشاركتهم في العملية الديمقراطية التي تتمثل من خلال وضع القوانين وتعديلها وحُسن تطبيقها. كما أنّ ضمان المشاركة الديمقراطية يخلق الشعور بأن القوانين تمت صياغتها بما يضمن حقوقهم المدنية، وبالتالي تخلق ثقافةً عامةً بين الجمهور الفلسطيني نحو الالتزام بهذه القوانين، وأن

يكونوا إيجابيين من خلال التبليغ عن الحالات التي يحصل فيها أو تشي بوقوع انتهاك لحقوقهم وحكم القانون.

استناداً إلى حقيقة أنّ ثقة الجمهور بقدرة مؤسسات العدالة بما فيها الشرطة على تقديم خدماتٍ سريعةٍ وفعالةٍ تنعكس على سلوكهم المجتمعي، فيما يمنع غياب هذه الثقة الجمهور الفلسطيني من الوصول وطلب خدمات العدالة من المؤسسات الرسمية، وبالتالي يضعف دور مؤسسات العدالة الرسمية في تعزيز سيادة القانون، واستناداً إلى هذه الحقيقة، تأتي أهمية إجراء المسوح الدورية لقياس التغيرات الحاصلة في مستوى رضا الجمهور الفلسطيني عن أداء مؤسسات العدالة وفي مستوى الثقة بدورها في ضمان العدالة، كما تساعد هذه المسوح على تتبُّع الجهود والاستثمارات المبذولة من جميع العاملين/ات في قطاع العدالة، سواءً الحكومية أو الدولية أو مؤسسات المجتمع المدني، من أجل تحسين وضع قطاع العدالة، وتحديد جوانب الضعف، والتدخّلات ذات الأولوية.

هذا هو **التقرير السابع** الذي يُصدره المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء «مساواة»، الذي يستند إلى مجموعةٍ من المسوح التي لم تقتصر فقط على الجمهور الفلسطيني، سواء المتقاضي أو غير المتقاضي، وإنّما شملت أيضاً مجموعةً من الخبراء والأفراد المنخرطين في مؤسسات العدالة. فقد شملت مجموعة المسوح التي تم تنفيذها بالشراكة مع برنامج «سواسية ٣ المشترك: تعزيز الوصول إلى العدالة بشكل متكافئ لجميع الفلسطينيين " من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبتنفيذٍ من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إضافةً إلى مسح انطباعات آراء الجمهور والمتعاملين/ات، وكلاً من:

المحامين/ات المزاولين/ات في عموم الوطن، والمحامين/ات المتدربين/ات في الضفة الغربية، والقضاة الشرعيين/ات والنظاميين/ات، وأعضاء النيابة، وأساتذة القانون وطلبته في كليات الحقوق الفلسطينية في عموم الوطن.

وما يميّز هذه المسوح أنّها تمت من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذي سهّل مهمّة جمع البيانات في المؤسسات الرسمية لقطاع العدالة، وضمن شمولياً أكبر في مؤشرات القياس، بما يخدم شريحةً أكبر من المستفيدين/ات من قاعدة البيانات. كما أن الشراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ضَمِنت شراكة المؤسسات الرسمية؛ من خلال تشكيل اللجنة الفنية التي ضمّت في عضويتها ممثلين/ات عن مؤسسات قطاع العدالة شاركوا في صياغة استمارات المسح، وتابعوا سير العمل على جمع البيانات، مما يساهم في تعزيز جهود الحكومة الفلسطينية لقياس الإنجاز الحاصل في استراتيجية قطاع العدالة، إضافةً إلى توفير بياناتٍ لمجموعةٍ من مؤشرات التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

إنّ المؤشرات الخاصة بمسح سيادة القانون والوصول إلى العدالة ٢٠٢٣ تطال تقييم خدمات قطاع العدالة بكافة جهاته ومؤسساته، من حيث جودة الخدمة، والوقت اللازم للحصول عليها، ومدى الرضا عنها، والثقة بها، والآليات المقترحة من المواطنين نحو تطويرها، إضافةً إلى توجهات الخبراء (القضاة، والمحامين، وأعضاء النيابة، والهيئة التدريسية وطلاب كليات الحقوق) وتصوراتهم تجاه خدمات قطاع العدالة الفلسطينيّ وأدائه. بدورها، توفر هذه المؤشرات قاعدة البيانات الأساسية المناسبة لكافة الجهات ذات العلاقة نحو مراجعة الآليات وتطوير الأداء العام.

يقدّم هذا التقرير النتائج التي خلصت إليها مجموعة المسوح وتستلزم الوقوف عندها والنظر إلى أهم أوجه القصور، حسب وجهة نظر الجمهور والجمهور المتقاضي ومجموعةٍ من الخبراء والمنخرطين في مؤسسات العدالة الفلسطينية.

وتقتضي الإشارة إلى أنّ هذا التقرير السابع يغطّي واقع قطاع العدالة وأدائه خلال العامين ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مقارنةً مع التقرير السادس الذي غطّى ذات الواقع خلال العامين ٢٠٢٠-٢٠٢١.

مع الإشارة الى أنّ البيانات الإحصائية للعام ٢٠٢٣ كانت جاهزة للإستخدام في شهر ٩ من العام ٢٠٢٣، أي عشيّة الحرب على قطاع غزة.

أولاً: انطباعات الجمهور الفلسطيني تجاه القضاء ونزاهته

بلغ حجم العيّنة في استطلاع الجمهور ٩٠٧٢ أُسرة، منها ٥٨٧٣ أُسرة في الضفة الغربية و٣١٩٩ أُسرة في قطاع غزة. وأظهرت نتائج الاستطلاع **أنّ التباين النسبي لا يزال موجوداً بين الجمهور فيما يتعلق بمستقبل القضاء الفلسطيني**، حيث أعرب ٤٠٪ منهم عن موافقتهم على أنّ **وضع القضاء في تحسُّنٍ مستمر** مع وجود تباين واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال (٤٤٪ في الضفة الغربية مقابل ٣٤٪ في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك ٤١٪ (٣٦٪ في الضفة الغربية مقابل ٤٩٪ في قطاع غزة)، وكذلك الأمر بالنسبة **لنجاح الدولة الفلسطينية في صيانة استقلاليّة القضاء**، حيث وافق على ذلك ٣٥٪ (٣٧٪ في الضفة الغربية مقابل ٣٣٪ في قطاع غزة)، وعارض ٤٣٪ (٣٨٪ في الضفة الغربية مقابل ٥٢٪ في قطاع غزة). أمّا بخصوص **تمتُّع القضاء الفلسطيني بالحيادية**

والنزاهة والعدالة مقارنةً بدولٍ عربيةٍ أُخرى، فقد وافق على ذلك ٤٠٪ (نفس النسبة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة)، فيما أعرب ٣٨٪ عن معارضتهم (٣٤٪ في الضفة الغربية مقابل ٤٥٪ في قطاع غزة).

وفيما يتعلق بأداء الموظفين، فقد أعرب ٣٦٪ عن موافقتهم على أنّ **أداء الموظفين في المحاكم والنيابة العامة يتّسم بالشفافية ويخلو من الفساد** (٣٧٪ في الضفة الغربية مقابل ٣٣٪ في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك نفس النسبة (٣٦٪) (٣١٪ في الضفة الغربية مقابل ٤٥٪ في قطاع غزة). كما أعرب ٦٣٪ عن موافقتهم على أنّ **موظفي المحاكم يتعاملون مع المراجعين بشكلٍ لائق** (٦٤٪ في الضفة الغربية مقابل ٦١٪ في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك ١٠٪ (٧٪ في الضفة الغربية مقابل ١٥٪ في قطاع غزة).

وبخصوص **دوائر كاتب العدل**، أعرب ٤١٪ عن موافقتهم على أنّ **أداء دوائر كاتب العدل شفاف ويخلو من الفساد** (٤٢٪ في الضفة الغربية مقابل ٣٨٪ في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك ٢٠٪ (١٨٪ في الضفة الغربية مقابل ٢٣٪ في قطاع غزة).

أمّا بخصوص **القضاء الشرعي**، فيرى ٥٨٪ من الجمهور (٥٧٪ في الضفة الغربية مقابل ٥٩٪ في قطاع غزة) أن **وضعه في تحسُّنٍ مستمرّ**، فيما عارض ذلك ٢٢٪ (٢٩٪ في الضفة الغربية مقابل ٢٥٪ في قطاع غزة). وفيما يتعلق **بأن المحاكم الشرعية تتميّز بسرعة البتّ في القضايا**، أعرب ٤١٪ عن موافقتهم على ذلك (٣٩٪ في الضفة الغربية مقابل ٤٥٪ في قطاع غزة)، فيما أعرب ٤١٪ عن معارضتهم لذلك (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة).

أعـرب ٦٢٪ مـن الجمهـور عـن تمسّـكهم في اعتبـار أنّ **التوجّـه إلى المحاكـم النظاميّـة هـو الطريقـة الأفضـل والأسرع لاسـترجاع الحقـوق**. (نفـس النسـبة في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة). ويـرى ٤٣٪ مـن الجمهـور أنّهـم **سـيبحثون مسـتقبلاً عـن أيِّ حـلٍّ عـدا اللجـوء إلى المحاكـم** (٤١٪ في الضفـة الغربيـة مقابـل ٤٨٪ في قطـاع غـزة)، ويـرى ٥٦٪ مـن الجمهـور **أنّ القضـاء العشـائري أكثـر قـدرةً عـلى حـل النزاعـات مـن المحاكـم الرسـميّة** (٥٣٪ في الضفـة الغربيـة مقابـل ٦٢٪ في قطـاع غـزة). ويمكـن قـراءة هـذه النتائـج في ضـوء الأداء الحـالي للقضـاء النظامـيّ، حيـث يـرى ٨٠٪ مـن الجمهـور أنّ هنـاك **بُطئـاً في البـتّ في القضايـا التـي تصـل إلى المحاكـم النظاميّـة** (نفـس النسـبة في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة).

وبشـأن **التدخّـل في عمـل القضـاء** يـرى ٤٤٪ مـن الجمهـور أنّ **السـلطة التنفيذيّـة تتدخّـل في عمـل القضـاء** (نفـس النسـبة في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة)، وكذلـك يـرى ٤٩٪ مـن الجمهـور أن **أجهـزة الأمـن تتدخّـل في عمـل القضـاء** (نفـس النسـبة في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة)، وفيمـا **يتعلـق بوجـود إرادةٍ سياسـيةٍ للإصـلاح**، رأى ٤٩٪ مـن الجمهـور عـدم وجـود هـذه الإرادة (٤٧٪ في الضفـة الغربيـة مقابـل ٥٢٪ في قطـاع غـزة).

وبشـأن **توحيـد مؤسسـات قطاعَـيّ الأمـن والعدالـة بـين الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة**، يـرى ٧٨٪ مـن الجمهـور أنّ إعـادة توحيـد مؤسسـات قطاعَـيّ الأمـن والعدالـة مهـم جـداً لمسـتقبل العدالـة في فلسـطين (٧٠٪ في الضفـة الغربيـة مقابـل ٩٢٪ في قطـاع غـزة).

أمّـا بخصـوص دور **مؤسسـات المجتمـع المدنـي ذات العلاقـة بالقضـاء بشـأن قيامهـا بـدور مراقـبٍ عـلى أداء الجهـاز القضائـيّ**، فأعـرب ٣٩٪ مـن

الجمهور عن موافقتهم على أنّ هذه المؤسسات تقوم بذلك (٤٠٪ في الضفة الغربية مقابل ٣٧٪ في قطاع غزة) في حين أعرب ١٨٪ عن عدم موافقتهم.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) بنتائج الاستطلاع السابق (٢٠٢١) في **الضفة الغربية** أينما وُجدت المؤشرات نفسها، يتّضح أن هناك ارتفاعاً في نسب الموافقة على كافة المؤشّرات الإيجابية المطروحة، ما يشير إلى تحسُّنٍ محدود، أو بقيت كما هي في انطباعات المواطنين بشأن الوضع العام لأجهزة العدالة في فلسطين استناداً إلى هذه المؤشرات، مثل: «وضع القضاء في فلسطين في تحسُّنٍ مستمرّ «ارتفعت نسبة الموافقة من ٣٨٪ إلى ٤٤٪، وعبارة «نجحت الدولة الفلسطينية في صيانة استقلاليّة القضاء» من ٣٣٪ إلى ٣٧٪، وعبارة «يتمتّع القضاء الفلسطيني بالحيادية والنزاهة والعدالة مقارنةً بدولٍ عربيةٍ أُخرى» من ٣٧٪ إلى ٣٩٪، وعبارة «يتّسم أداء الموظفين/ات في المحاكم والنيابة العامة بالشفافية ويخلو من الفساد» من ٣٢٪ إلى ٣٧٪، وعبارة «مباني المحاكم لائقةٌ ومناسبة» من ٥٦٪ إلى ٦٩٪، وعبارة «تقوم مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء بدور مراقبٍ على أداء الجهاز القضائيّ» من ٣٥٪ إلى ٤٠٪، وعبارة «وضع القضاء الشرعي في تحسُّنٍ مستمرّ» من ٥٢٪ إلى ٥٧٪، وعبارة «تتميّز المحاكم الشرعية بسرعة البتّ في القضايا من ٣٤٪ إلى ٣٩٪، وعبارة «التوجّه إلى المحاكم النظاميّة هو الطريقة الأفضل والأسرع لاسترجاع الحقوق وحمايتها» من ٥٦٪ إلى ٦١٪.

وبالنسبة للمؤشّرات السلبيّة التالية يتّضح أنّ هناك ارتفاعاً في نسب الموافقة على هذه المؤشرات بشكلٍ واضح، ما يشير إلى الارتفاع في الانطباعات السلبيّة لدى المواطنين فيما يتعلق بهذه المؤشّرات: حيث

ارتفعت نسبة الموافقة على عبارة «عدم وصول التبليغات مشكلةٌ أساسيةٌ في سير عملية التقاضي» من ٦٠٪ إلى ٧٧٪، وعبارة «هناك بطءٌ في البتّ في القضايا في المحاكم النظاميّة» من ٦٨٪ إلى ٧٩٪.

أما في **قطاع غزة**، فيتضح أن هناك ارتفاعاً واضحاً أيضاً وملحوظاً بدرجةٍ كبيرةٍ في نسب الموافقة على كافة المؤشرات المطروحة الإيجابية والسلبية، ولكن ما يلفت النظر هو الارتفاع في نسب الموافقة على المؤشرات الإيجابية، حيث ارتفعت نسبة الموافقة على عبارة «مباني المحاكم لائقةٌ ومناسبة» من ٦٦٪ إلى ٧٠٪، وعبارة «وضع القضاء الشرعي في تحسُّنٍ مستمر» من ٣٢٪ إلى ٤٠٪.

وبخصوص المؤشّرات السلبيّة، وبالمقارنة ما بين نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) بنتائج استطلاع (٢٠٢١) يظهر انخفاضٌ واضحٌ في نسبة الموافقة على مؤشّر أنّ القضاء العشائري أكثر قدرةً على حلّ النزاعات من المحاكم الرسميّة من ٦٥٪ في استطلاع (٢٠٢١) إلى ٥٦٪ في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣).

وفيما يتعلق **بإعاقة عمل القضاء**، أشار ٦٧٪ إلى أن ذلك يعود إلى **الاحتلال الإسرائيلي والظروف السياسية** (٧٣٪ في الضفة الغربية مقابل ٥٦٪ في قطاع غزة)، في حين أشار ٧١٪ إلى أن ذلك يعود إلى **الانقسام المستمر بين الضفة الغربية وقطاع غزة** (٦٣٪ في الضفة الغربية مقابل ٨٦٪ في قطاع غزة).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي ٢٠٢٣ بنتائج استطلاع ٢٠٢١، ارتفعت نسبة الموافقة على تدخُّل السلطة التنفيذيّة وأجهزة الأمن الفلسطينية في عمل القضاء، إذ ارتفعت نسبة من يرون من الجمهور أنّ السلطة

التنفيذيّة تتدخّل في عمل القضاء **في الضفة** من ٤٠٪ عام ٢٠٢١ إلى ٤٤٪ في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣)، **وفي غزة** انخفضت النسبة من ٥٠٪ عام ٢٠٢١ إلى ٤٥٪. وارتفعت نسبة من يرون من الجمهور أنّ الأجهزة الأمنيّة تتدخّل في عمل القضاء من ٤٥٪ عام ٢٠٢١ في **الضفة** إلى ٤٩٪، وفي غزة انخفاض بسيط في النسبة من ٥٢٪ عام ٢٠٢١ إلى ٥٠٪. وكذلك الحال ارتفعت نسبة من يرون من الجمهور عدم وجود إرادة سياسيّة للإصلاح من ٤١٪ عام ٢٠٢١ إلى ٤٧٪ **في الضفة الغربية، وفي غزة** بقيت النسبة ثابتة (٥١٪). كما ارتفعت نسبة من يرون من الجمهور عدم وجود ثقة بالقضاء من ٣٧٪ عام ٢٠٢١ إلى ٤٠٪ **في الضفة الغربية، وفي غزة** بقيت النسبة كما هي ٤٠٪.

ثانياً: انطباعات المتعاملين مع مؤسسات العدالة في فلسطين

١) الشرطة الفلسطينية

بلغ عدد الحالات التي تعاملت مع الشرطة الفلسطينية سواء كان ذلك من خلال التفاعل أو التواصل بما يشمل الاحتجاز والتوقيف من حجم عيّنة الاستطلاع ٦١٤ (٣٢٨ في الضفة الغربية و٢٨٦ في قطاع غزة).

أظهرت النتائج أنّ ٥٦٪ من المتعاملين أعربوا عن **رضاهم عن أداء الشرطة الفلسطينية فيما يتعلق بالتفاعل مع قضاياهم** (٥٩٪ في الضفة الغربية مقابل ٥٣٪ في قطاع غزة)، فيما أعرب ٤٠٪ عن عدم رضاهم.

وبمقارنة نسبة الرضا عن الأداء في هذا الاستطلاع (٢٠٢٣) بالاستطلاع السابق (٢٠٢١)، يتّضح أن نسبة الرضا بقيت كما هي (٥٦٪)، فيما انخفضت نسبة عدم الرضا من ٤٧٪ في استطلاع ٢٠٢١ إلى ٤٠٪ في هذا الاستطلاع (٢٠٢٣).

وبشـأن **الأسـباب التـي دفعـت المتعاملـين إلى الإعـراب عـن عـدم رضاهـم** عـن أداء الشرطـة الفلسـطينية في التعامـل مـع قضاياهـم، أظهـرت النتائـج أنّ أهـم الأسـباب تتعلّـق بكـون التحقيقـات لـم تكـن بالمسـتوى المطلـوب حسـب رأيهـم، وعـدم شـعورهم بالجهـد الـكافي للمسـاعدة في الحصـول عـلى العدالـة، وكذلـك عـدم الشـعور بـأنّ القضايـا يتـم أخذهـا بالجديّـة اللازمة، بالإضافـة إلى أنّ إجـراءات متابعـة القضيّـة أخـذت وقتـا طويـلا.

وعنـد سـؤال المتعاملـين إن **كانـوا ضحيّـةً أو شـهوداً عـلى جريمـةٍ** خـلال الاثنـي عـشر شـهراً التـي سـبقت الاسـتطلاع، صرّح ٢٥٪ منهـم بأنّهـم كانـوا كذلـك (٢٠٪ في الضفـة مقابـل ٣٠٪ في قطـاع غـزة)، إذ أشـار ٧٠٪ منهـم إلى أنّهـم قامـوا بتقديـم بـلاغٍ أو شـكوى عـن الحالـة لـدى الشرطـة.

أمّـا عـن **أسـباب عـدم الإبـلاغ عـن الجـرم الـذي كانـوا ضحايـا أو شـهوداً فيـه**، فأظهـرت النتائـج أنّ أهـمّ الأسـباب تعـود إلى تجنّـب الإجـراءات البيروقراطيـة، وعـدم ثقتهـم بالشرطـة الفلسـطينية، إذ أشـار ٢٨٪ مـن المتعاملـين إلى عـدم ثقتهـم بالشرطـة.

وعـن الفعـل الـذي قامـوا بـه **بديـلاً عـن الإبـلاغ** عـن الجـرم الـذي كانـوا ضحايـا أو شـهوداً فيـه، أظهـرت النتائـج أن أهـمّ الأفعـال التـي قامـوا بهـا هـي الاتصـال بالأصدقـاء والأقـارب حسـب مـا أشـار ٥٩٪ منهـم إلى ذلـك، أو اللجـوء إلى كبـير العشـيرة التـي ينتمـون إليهـا حسـب مـا أشـار ٢٠٪ منهـم إلى ذلـك، أو عـدم فعـل شيء والالتـزام بالصمـت ٢٢٪.

٢) المحاكم النظامية

بلـغ عـدد الأُسر التـي تعاملـت مـع المحاكـم النظاميّـة مـن حجـم عيّنـة الاسـتطلاع ٤٨١ (٣١٩ في الضفـة الغربيـة و١٦٢ في قطـاع غـزة). أظهـرت

النتائج أنّ ٤١٪ (٣٦٪ في الضفة الغربية مقابل ٤٩٪ في قطاع غزة) المتقاضين والمتعاملين مع المحاكم النظاميّة أعربوا عن عدم رضاهم عن تعاملها مع القضايا خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت الاستطلاع، مقابل ٥٤٪ أعربوا عن رضاهم عن أدائها (٥٧٪ في الضفة الغربية مقابل ٤٨٪ في قطاع غزة).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) بالاستطلاع السابق (٢٠٢١)، يتّضح أنّ هناك **ارتفاعاً في نسبة الرضا عن أداء المحاكم النظامية**، إذ كانت نسبة الرضا في استطلاع (٢٠٢١) ٤٤٪ وارتفعت إلى ٥٤٪ في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣).

وعن الأسباب التي دفعت المتعاملين إلى الإعراب عن عدم رضاهم عن أداء المحاكم النظاميّة في التعامل مع قضاياهم، تظهر النتائج أنّ أهم الأسباب تتعلق بطول الوقت المستغرق خلال إجراءات متابعة القضايا بسبب بطء السير في الدعاوى، وعدم شعورهم بالجهد الكافي للمساعدة في الحصول على العدالة، وكذلك عدم الشعور بأنّ القضايا يتم أخذها بالجديّة اللازمة.

وبشأن مدى **رضا المتعاملين عن المحاكم النظاميّة**، تظهر النتائج أن أعلى مستوى رضا عن المحاكم النظاميّة جاء فيما يتعلق بخدمات الاستعلامات حسب ما صرح ٨٦٪ من المتعاملين إلى ذلك، يلي ذلك **شعور المواطنين بالأمان** داخل قاعات المحاكم حسب ما صرّح ٨٤٪ من المتعاملين، ونفس النسبة ٨٤٪ **نظافة المحاكم وترتيبها وجاهزيتها**، فيما حصلت **السرعة التي يتم التوصّل فيها إلى الأحكام** على أقل نسبة رضا ٤٠٪.

وفيما يتعلق بعلم المتعاملين **بإمكانية الوصول إلى الخدمات الإلكترونية لمجلس القضاء الأعلى عن طريق موقع مجلس القضاء**، أشار ٩٣٪ من المتعاملين إلى أنّهم لا يعلمون بذلك، فيما أشار ١٨٪ إلى أنّهم يعلمون ولم يتم استخدامها، وفقط ٦٪ يعلمون عنها وتم استخدامها من قبلهم.

وبخصوص **مستوى الرضا عن الخدمات الإلكترونية لمجلس القضاء الأعلى**، أشار ٧٨٪ من الذين يعلمون بوجودها واستخدموها إلى أنّهم راضون، فيما عبر ١٩٪ عن عدم رضاهم.

٣) المحاكم الشرعيّة

بلغ عدد الأسر التي تعاملت مع المحاكم الشرعيّة ٤٨٢ (٢٨٥ في الضفة الغربية و١٩٧ في قطاع غزة). أظهرت النتائج أنّ ٧٨٪ من المتعاملين أعربوا **عن رضاهم عن تعامل المحاكم الشرعيّة**، فيما أعرب ١٩٪ عن عدم رضاهم.

وبمقارنة نسبة الرضا في هذا الاستطلاع ٢٠٢٣ بالاستطلاع السابق ٢٠٢١، يتضح أن هناك ارتفاعا في نسبة الرضا عن تعامل المواطنين مع المحاكم الشرعية، حيث ارتفعت نسبة الرضا من ٧٣٪ في استطلاع ٢٠٢١ إلى ٧٨٪ في الاستطلاع الحالي ٢٠٢٣.

وعن **أسباب عدم الرضا**، تظهر النتائج أنّ أهم الأسباب التي دفعت المتعاملين إلى الإعراب عن عدم الرضا عن أداء المحاكم الشرعيّة في التعامل مع قضاياهم تتعلق **بإجراءات متابعة القضيّة والبطء بالسير في الدعاوى** حسب ما أشار ٧٠٪ إلى ذلك، يلي ذلك عدم الشعور بأنّ **الجهد المبذول كافٍ للمساعدة في الحصول على العدالة** ٦٤٪، ثم عدم

الشعور بأنّ قضايا المتعاملين يتم أخذها بالجديّة اللازمة ٥٢٪، كما أشار ١٣٪ إلى أنّ السبب يعود إلى الشعور بأن تلقّي المساعدة اللازمة يتعلق بالمستوى الأكاديمي أو الوظيفي أو الانتماء السياسي أو الديني أو الجنسي للمتعاملين.

وبشأن **مدى الرضا عن المحاكم الشرعيّة في بعض القضايا**، تظهر النتائج أنّ أعلى مستوى رضا جاء فيما يتعلق بشعور المواطنين بالأمان داخل قاعات المحاكم حسب ما صرح ٩١٪ من المتعاملين، يلي ذلك خدمات الاستعلام بنسبة ٩٠٪، ثم طريقة **معاملة القضاة والعاملين في المحاكم للمتقاضين** بنسبة ٨٤٪، يليها **نظافة المحاكم وترتيبها وجاهزيتها** حسب ما صرح ٨٢٪ من المتعاملين، فيما حصلت **السرعة التي يتم التوصّل فيها إلى الأحكام** على نسبة ٦١٪ **وتهيئة المحاكم لذوي الإعاقة** على نسبة ٥٠٪.

٤) النيابة العامة

بلغ عدد الأُسر التي تعاملت مع النيابة العامة من حجم عيّنة الاستطلاع ٢٠٠ (١٠٣ في الضفة الغربية و٩٧ في قطاع غزة). أظهرت النتائج أنّ أكثر القضايا التي تم التعامل معها خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع هي **القضايا المتعلّقة بالعنف (شجار/اعتداء)** حسب ما صرّح ٤٠٪ من المتعاملين، **ثم قضايا مالية** (١٨٪) **وخلافات أراضي** (١٥٪).

وفيما يتعلق **بمستوى الرضا**، أعرب ٥٤٪ من المتعاملين عن رضاهم عن أداء النيابة العامة معهم فيما يتعلق بالتعامل مع قضاياهم، فيما أعرب ٤٢٪ عن عدم رضاهم.

وبمقارنة نسبة الرضا في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) بالاستطلاع السابق (٢٠٢١)، تظهر النتائج أنّ هناك استقراراً في نسبة الرضا، إذ كانت ٥٤٪ في استطلاع (٢٠٢١) وبقيت على حالها ٥٤٪ في هذا الاستطلاع (٢٠٢٣).

٥) البدائل غير الرسميّة (القضاء العشائري)

بلغ عدد الأُسر من حجم عيّنة الاستطلاع التي تعاملت مع البدائل غير الرسمية لحل النزاع (القضاء العشائري) ٢٣٤ (١٣٥ في الضفة الغربية و٩٩ في قطاع غزة). أظهرت النتائج أنّ أكثر القضايا التي تم التعامل معها خلال الاثني عشر شهراً التي سبقت تنفيذ الاستطلاع من خلال القضاء العشائري هي **القضايا المتعلّقة بالعنف (شجار/ اعتداء)** حسب ما صرح ٥٢٪ من المتعاملين، ثم **القضايا المالية** بنسبة ١٣٪، **وخلافات الأراضي** (١٧٪).

أما بخصوص الرضا، فأعرب ٦٧٪ من المتعاملين عن رضاهم عن تعامل القضاء العشائري معهم فيما يتعلّق بقضاياهم، فيما أعرب ٢٦٪ عن عدم رضاهم.

وبمقارنة نسبة الرضا في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) باستطلاع (٢٠٢١)، يتّضح أن هناك ارتفاعاً ضئيلاً في نسبة الرضا، حيث بلغت في الاستطلاع الحالي ٦٧٪ مقارنة ب ٦٥٪ باستطلاع (٢٠٢١).

ثالثاً: استطلاع آراء أساتذة كليات الحقوق في فلسطين

بلغ حجم العيّنة في استطلاع أعضاء الهيئة التدريسية ٢٠٧، منها ١٤٩ في الضفة الغربية و٥٨ في قطاع غزة. وتم استطلاع آراء أساتذة كليات الحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة بخصوص وجهة نظرهم في وضع القضاء ومؤسساته، وواقع كليات الحقوق من زوايا مختلفة.

طُـرح سـؤال عـلى أعضـاء الهيئـة التدريسـية عـن **انطباعاتهـم عـن كليـات الحقـوق في الجامعـات الفلسـطينية**، وذلـك مـن خـلال عـرض بعـض العبـارات عليهـم، وأظهـرت النتائـج أنّ عبـارة «**مؤهـلات أعضـاء هيئـة التدريـس في كليـة الحقـوق التـي أعمـل بهـا جيـدة**»، إذ وافـق عـلى العبـارة ٩٤٪ (٩٧٪ في الضفـة مقارنـة ب ٨٦٪ في قطـاع غـزة)، و «**البنيـة التحتيـة للتدريـس في كليـة الحقـوق مقبولـة (غـرف، التجهيـزات...)**» بنسـبة ٩١٪ (٩١٪ في الضفـة الغربيـة مقارنـة ب ٩٣٪ في قطـاع غـزة)، وأيضـاً عبـارة «**كليـات الحقـوق الفلسـطينية تسـاهم في تطويـر مهنـة المحامـاة**» بنسـبة ٩١٪ (٩١٪ في الضفـة الغربيـة مقارنـة ب ٩٣٪ في قطـاع غـزة). **أمـا أقـل نسـبة في الموافقـة**، فكانـت لعبـارة «**تقـوم كليـات الحقـوق في جامعـات الوطـن بالتنسـيق فيمـا بينهـا بشـأن عـدد الطلبـة المقبولـين فيهـا**» بنسـبة ٢٠٪ (٢٧٪ في الضفـة الغربيـة مقارنـة بـ ٣٪ في قطـاع غـزة.

وبشـأن دور **كليـات الحقـوق في مجـال القوانـين والتشريعـات**، أشـار ٥١٪ مـن أعضـاء الهيئـة التدريسـية (٥٣٪ في الضفـة الغربيـة مقارنـةً بـ٤٧٪ في قطـاع غـزة) إلى أنّ **كليـات الحقـوق تقـوم بـدورٍ مميـزٍ في مجـال التعليـق عـلى القوانـين والأحـكام القضائيـة**، فيمـا أشـار ٤٤٪ (٤٢٪ في الضفـة الغربيـة مقارنـةً بـ٤٨٪ في قطـاع غـزة) إلى أنّ **كليـات الحقـوق تقـوم بدورٍ مميـزٍ في مجـال تطويـر التشريعـات**، كمـا أشـار ٤٣٪ (٤٨٪ في الضفة و٢٩٪ في القطـاع) إلى أنّ **دورهـا يتـم مـن خـلال لجنـة حكوميّـة**، فيمـا أشـار ٤٥٪ (٤٤٪ في الضفـة و٤٧٪ في القطـاع) إلى أنّ **دورهـا يتـم مـن خـلال لجنـة منـاصرةٍ تنظّمهـا منظمـات المجتمـع المدنـي**. وفيمـا يتعلّـق **بمشـاركة الكليـات في تطويـر التشريعـات وتعديلهـا**، أشـار ٣٧٪ إلى أنّهـا تشـارك في ذلـك (نفـس النسـبة في الضفـة والقطـاع).

أمّا عن **وصف المنهاج الذي يُدرَّس في كليات الحقوق**، فأعرب ٩٧٪ من أعضاء هيئة التدريس عن موافقتهم على أنّ «**هناك تركيزاً على تدريس التشريعات الفلسطينية في المساقات المختلفة**»، و«**عدد الساعات المعتمدة لدراسة الحقوق كافية**» بنسبة ٩٥٪، و«**المنهاج مواكب للتطورات الحاصلة في قطاع العدالة (مثلاً: التشريعات الجديدة، القانون الدولي...)**» بنسبة ٨٧٪، فيما حصلت عبارة «**تنسّق كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية فيما بينها بأمور المنهاج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل**» على أقل نسبة من حيث الموافقة بنسبة ٣٢٪.

وبخصوص **وصف أعضاءِ الهيئة التدريسيّة طلبةَ كليات الحقوق**، أشار ٨٦٪ من أعضاء هيئة التدريس إلى موافقتهم على عبارة «**يجب أن يختصّ خريجو الحقوق ببعض الوظائف في المحاكم كوظيفتيّ كاتب العدل ومأمور التنفيذ**»، فيما أشار ٨١٪ إلى «**ضرورة تدريس بعض المفاهيم القانونية في فترة المدرسة**»، وعبارة «**خريجو الحقوق اكتسبوا مهاراتٍ عمليةً في تقديم المعلومات والمشورة القانونية**» بنسبة ٧٨٪.

وفيما يتعلق بقدرات **خريجي الجامعات**، أشار ٧٧٪ من أعضاء الهيئة التدريسية إلى أنّ **خريجي الجامعات خارج البلاد ليسوا أفضل من خريجي الجامعات الفلسطينية** فيما يتعلق بمقدرتهم على التحليل وكتابة الأبحاث.

وعن **أسباب التفاوت بالقدرات والمستوى لدى خريجي الجامعات** في الخارج والجامعات، لفت ٧٥٪ من أعضاء الهيئات التدريسية إلى أنّ **نظام التعليم في الجامعات خارج البلاد يسعى إلى تطوير الطلبة**، فيما أشار ٦٧٪ إلى أنّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ **الأساليب التدريسيّة المعمول بها في الجامعات خارج البلاد أفضل من تلك المعمول بها في الجامعات**

الفلسطينية، وأشار ٧١٪ إلى أنّ السبب يعود إلى اختلاف منهجيّة التعليم المدرسي (ما قبل الجامعة).

وبشأن **وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة**، رأى ٢٤٪ من أعضاء الهيئات التدريسيّة في كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية أنّ مؤسسات/أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلّة وفاعلة (٢٠٪ في الضفة ٣٢٪ في قطاع غزة)، فيما عارض ذلك ٥٨٪ (٦٠٪ في الضفة ٥٢٪ في غزة)، ويرى ٢٢٪ أنّ القضاة الفلسطينيين مستقلّون (٢٤٪ في الضفة و١٧٪ في غزة)، فيما عارض ذلك ٥٢٪ (٥١٪ في الضفة و٥٣٪ في غزة)، فيما يرى ٢٣٪ أنّ أعضاء النيابة العامة مستقلّون (٢٤٪ في الضفة و١٩٪ في غزة)، وعارض ذلك ٥٢٪ (٥٣٪ في الضفة و٥٠٪ في غزة)، فيما يرى٢٨٪ منهم أنّ وضع القضاء في تحسُّنٍ مستمر (٢١٪ في الضفة و٤٥٪ في غزة)، وعارض ذلك ٥٢٪ (٥٦٪ في الضفة و٤٠٪ في غزة)، ويرى ٢٤٪ منهم أنّ التعيين في القضاء حالياً يتّسم بالشفافية (٢٤٪ في الضفة و٢٢٪ في غزة)، وعارض ذلك ٤٦٪ (٤٨٪ في الضفة و٣٨٪ في غزة)، فيما يرى ٤٧٪ منهم أنّ الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في القضاء (٤٦٪ في الضفة و٤٨٪ في غزة)، وعارض ذلك ٢٤٪ (٢٤٪ في الضفة و٢٦٪ في غزة)، ويرى ٥٨٪ منهم أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية (٥٦٪ في الضفة و٦٢٪ في غزة)، وعارض ذلك ١٦٪ (١٨٪ في الضفة و١٢٪ في غزة)، في حين يرى ٢٣٪ منهم أنّ القضاء نزيه ولا يوجد فيه فساد (٢٤٪ في الضفة و٢١٪ في غزة)، وعارض ذلك ٤٥٪ (٤٢٪ في الضفة و٥٢٪ في غزة)، ويرى ٢٤٪ منهم أنّ الشرطة المدنيّة نزيهة ولا يوجد فيها فساد (٢٦٪ في الضفة و١٩٪ في غزة)، وعارض ذلك ٤٤٪ (٤١٪ في الضفة و٥٣٪ في غزة)، كما يرى

٦١٪ منهم أنّ جهات العدالة غير الرسميّة الفاعلة تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة (نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، فيما يرى ٤٢٪ منهم أنّه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسميّة الفاعلة في إطار قطاع العدالة (٤٢٪ في الضفة و٤٠٪ في غزة)، وعارض ذلك ٣٩٪ (٣٦٪ في الضفة و٤٧٪ في غزة).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) بنتائج الاستطلاع السابق (٢٠٢١) بشأن **وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة، في الضفة الغربية** يلاحَظ عدم وجود تغيّر ملحوظ في نسب الموافقة على عبارة «مؤسسات/أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلّة وفعّالة»، حيث بلغت نسبة الموافقة على العبارة في هذا الاستطلاع (٢٠٢٣) ٢٠٪ مقارنة ب ٢١٪ في استطلاع (٢٠٢١)، وكذلك الحال بخصوص عبارة «أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون مستقلّون» حيث بلغت نسبة الموافقة في هذا الاستطلاع (٢٠٢٣) ٢٤٪ مقارنة باستطلاع (٢٠٢١) حيث بقيت نفس النسبة.

أمّا بخصوص عبارة «الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية»، فقد انخفضت نسبة الموافقة على العبارة بالاستطلاع الحالي)٢٠٢٣(إلى ٥٦٪ مقارنة باستطلاع (٢٠٢١) ٦٥٪، كما وانخفضت نسبة من يرون أنّ جهات العدالة غير الرسميّة تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة إلى ٦١٪ في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) مقارنة باستطلاع (٢٠٢١) حيث كانت نسبة الموافقة على العبارة ٧١٪، وكذلك لم تتغيّر النسبة بشكل ملحوظ في من يرون أنّه «ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسميّة الفاعلة في قطاع العدالة» من ٤٢٪ في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) مقارنة

بنسبة ٤٤٪ في استطلاع (٢٠٢١). ولم تتغيّر كذلك نسبة من يرون أنّ «الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي» بشكلٍ لافت، إذ كانت ٤٦٪ عام (٢٠٢١) ووصلت إلى ٤٧٪ في الاستطلاع الحالي، وانخفضت نسبة من يرون أنّ «وضع القضاء في فلسطين في تحسُّنٍ مستمرّ» في هذا الاستطلاع (٢٠٢٣) إلى ٢١٪ مقارنة باستطلاع (٢٠٢١) ٢٦٪.

أما في **قطاع غزة**، فانخفضت نسبة من يرون أنّ مؤسسات/أجهزة العدالة الفلسطينية مستقلّة وفاعلة من ٤٥٪ في استطلاع (٢٠٢١) إلى ٣٣٪ في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣). كما وانخفضت نسبة من يرون أنّ أعضاء النيابة العامة الفلسطينيون مستقلّون في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) إلى ١٩٪ مقارنة باستطلاع (٢٠٢١) ٤٨٪. كما وانخفضت نسبة من يرون أنّ وضع القضاء في تحسُّنٍ مستمرٍّ في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) إلى ٤٥٪ مقارنة بالاستطلاع السابق (٢٠٢١) ٥٧٪. ولم تتغير نسبة من يرون أنّ الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في الجهاز القضائي حيث بقيت النسبة كما هي ٤٨٪. وارتفعت نسبة من يرون أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) إلى ٦٢٪ مقارنة بالاستطلاع السابق حيث كانت نسبة الموافقة ٤٧٪، وانخفضت نسبة من يرون أنّ جهات العدالة غير الرسمية الفاعلة تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) إلى ٦٢٪ مقارنة ب ٦٩٪ في الاستطلاع السابق (٢٠٢١)، في حين انخفضت نسبة من يرون أنّه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسميّة الفاعلة في إطار قطاع العدالة في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) إلى ٤٠٪ مقارنة بالاستطلاع السابق (٢٠٢١) ٥٥٪.

وبشـأن **مـدى ثقـة أعضـاء الهيئـة التدريسـيّة بمؤسسـات/أجهزة قطـاع العدالـة في الضفـة**، حصـل القضـاء الشرعـي عـلى ثقـة بنسـبة ٥٨٪ (٥٨٪ في الضفـة ٤٨٪ في غـزة)، ونقابـة المحامـين بنسـبة ٦٤٪ (٦٤٪ في الضفـة و٦٦٪ في غـزة)، ومؤسسـات المجتمـع المدنـي العاملـة في مجـال العدالـة وسـيادة القانـون وحقـوق الإنسـان بنسـبة ٤٦٪ (٤٦٪ في الضفـة و٥٢٪ في غـزة). وحصلـت النيابـة العامـة عـلى ثقـة بنسـبة ٤٣٪ (٤٣٪ في الضفـة ٣٦٪ في غـزة)، ثـم مجلـس القضـاء الأعـلى بنسـبة ٣٠٪ (٣٠٪ في الضفـة و٤٠٪ في غـزة)، في حـين حصلـت الشرطـة المدنيّـة عـلى نسـبة ثقـة ٤٧٪ (٤٧٪ في الضفـة و٣٦٪ في غـزة)، والقضـاء العسـكري حصـل عـلى نسـبة ثقـة ٣٤٪ (٣٤٪ في الضفـة و٣١٪ في غـزة)، وجهـات العدالـة غـير الرسـميّة الفاعلـة حصلـت عـلى نسـبة ثقـة ٢٥٪ (٢٥٪ في الضفـة و٢٨٪ في غـزة).

وبمقارنـة نتائـج الاسـتطلاع الحـالي بالاسـتطلاع السـابق (٢٠٢١) فيمـا يخـص **ثقـة أعضـاء الهيئـة التدريسـيّة بمؤسسـات/أجهزة قطـاع العدالـة في الضفـة الغربيـة**، يتّضـح أن هنـاك انخفاضـاً في نسـبة الثقـة بمجلـس القضـاء الأعـلى مـن ٣٣٪ في اسـتطلاع (٢٠٢١) إلى ٣٠٪ في الاسـتطلاع الحـالي (٢٠٢٣)، وارتفاعـاً في نسـبة الثقـة بالقضـاء العسـكري مـن ٢٩٪ في اسـتطلاع (٢٠٢١) إلى ٣٤٪ في الاسـتطلاع الحـالي (٢٠٢٣)، والنيابـة العامـة مـن ٣٦٪ إلى ٤٣٪، وهنـاك انخفاضـاً في الثقـة بمؤسسـات المجتمـع المدنـي العاملـة في مجـال العدالـة وسـيادة القانـون وحقـوق الإنسـان مـن ٥٠٪ في اسـتطلاع ٢٠٢١ إلى ٤٦٪ في الاسـتطلاع الحـالي (٢٠٢٣)، وجهـات العدالـة غـير الرسـمية الفاعلـة مـن ٤١٪ إلى ٢٥٪.

أمّـا في **قطـاع غـزة**، فتظهـر النتائـج أنّ هنـاك ارتفاعـاً محـدوداً في الثقـة بالقضـاء العسـكري مـن ٢٨٪ في اسـتطلاع (٢٠٢١) إلى ٣١٪ في الاسـتطلاع

الحالي (٢٠٢٣)، وانخفاض بالثقة بمجلس القضاء الأعلى من ٦١٪ في استطلاع (٢٠٢١) إلى ٤٠٪ بالاستطلاع الحالي.

وبشأن **رضا أعضاء الهيئة التدريسيّة عن أداء المحكمة الدستوريّة**، عبّر (٢٤٪ في الضفة و٤٣٪ في غزة) عن رضاهم، فيما عبّر (٤٨٪ في الضفة و٢٨٪ في غزة) عن عدم رضاهم.

رابعاً: استطلاع آراء طلبة كليات الحقوق في الأراضي الفلسطينية

بلغ حجم عيّنة طلبة الحقوق ٦٣٣ (٤٢٧ في الضفة الغربية و٢٦٦ في قطاع غزة). أظهرت النتائج أنّ ٨٧٪ (٨٨٪ في الضفة مقارنةً بـ٨٥٪ في قطاع غزة) وافقوا على عبارة «مؤهّلات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أدرس بها جيدة»، ثم «البنية التحتية التدريسيّة في كلية الحقوق التي أدرس بها مقبولة (غرف، التجهيزات...)» بنسبة ٨٧٪ (٨٥٪ في الضفة الغربية مقارنةً بـ٩١٪ في قطاع غزة)، وأيضاً عبارة «عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق التي أدرس بها كافٍ» بنسبة ٧٦٪ (٨٠٪ في الضفة الغربية مقارنةً بـ٦٨٪ في قطاع غزة)، فيما وافق على عبارة «تقوم كليات الحقوق في جامعات الوطن بالتنسيق فيما بينها بشأن عدد الطلبة المقبولين فيها» بنسبة ٣٨٪ (٤٣٪ في الضفة الغربية مقارنةً بـ٢٨٪ في قطاع غزة)، وعبارة «تتولى كليات الحقوق دوراً في التنسيق مع نقابة المحامين لأغراض تدريب المحامين الجدد» بنسبة ٥٨٪ (٦٣٪ في الضفة الغربية مقارنةً بـ٤٩٪ في قطاع غزة).

وفيما **يتعلق بوصف المنهاج الذي يُدرَّس في كليات الحقوق**، أعرب ٩١٪ من الطلبة عن موافقتهم على أنّ «هناك تركيزاً على أنّ عدد الساعات المعتمدة لدراسة القانون كافية»، وعبارة «هناك مساقات

تركّـز عـلى أخلاقيـات مهنـة المحامـاة» بنسـبة ٩٠٪، وعبـارة «هنـاك تركيـز عـلى تدريـس التشريعـات الفلسـطينية في المسـاقات المختلفـة» بنسـبة ٨٦٪، أمـا عبـارة «تنسّـق كليـات الحقـوق في الجامعـات الفلسـطينية فيمـا بينهـا بأمـور المنهـاج بمـا يتناسـب مـع احتياجـات سـوق العمـل» بنسـبة ٥٠٪.

أمّـا بخصـوص **وصـف المناهـج المتعلّقـة بحقـوق الإنسـان التـي تـدرّس في كليـات الحقـوق**، فأعـرب ٨٣٪ مـن الطلبـة (٨١٪ في الضفـة و٨٨٪ في القطـاع) عـن موافقتهـم عـلى عبـارة «يتضمـن المنهـاج دور مؤسسـات العدالـة المختلفـة في حمايـة وتعزيـز حقـوق الإنسـان في فلسـطين»، فيمـا وافـق ٨٤٪ عـلى عبـارة «تضمـين سياسـات دولـة فلسـطين وآليـات حقـوق الإنسـان الفاعلـة في المنهـاج»، و٨٢٪ عـلى عبـارة «الأبحـاث القانونيـة المتعلّقة بحقـوق الإنسـان هـي متطلَّـبٌ مـن المنهـاج».

وعـن **وصف أسـلوب التدريـس في كليـات الحقـوق الفلسـطينية**، أعـرب ٩١٪ مـن الطلبـة عـن موافقتهـم عـلى أنـه يتـم تدريـس التشريعـات الفلسـطينية في كليـات الحقـوق الفلسـطينية، كمـا أعـرب ٧٧٪ عـن موافقتهـم عـلى أنـه يتـم العمـل عـلى قـرارات المحاكـم في المسـاقات التدريسـية.

أمّـا بشـأن **وصـف مسـتوى طلبـة كليـات الحقـوق**، فأشـار ٧١٪ مـن الطلبـة إلى «ضرورة تدريـس بعـض المفاهيـم القانونيـة في فـترة المدرسـة»، وعبـارة «يجـب أن يختـصّ خريجـو الحقـوق ببعـض الوظائـف في المحاكـم كوظيفتَـيّ كاتـب العـدل ومأمـور التنفيـذ» بنسـبة ٧٥٪.

وعـن **خريجـي الجامعـات وقدراتهـم**، أشـار ٥٢٪ مـن الطلبـة إلى أنّ خريجـي الجامعـات خـارج البـلاد ليسـوا أفضـل مـن خريجـي الجامعات

الفلسطينية فيما يتعلق بمقدرتهم على التحليل وكتابة الأبحاث، فيما أشار ٢٨٪ إلى أنّ خريجي الجامعات من الخارج أكثر قدرةً على ذلك، و٢٪ لا يعرفون.

أمّا عن **أسباب التفاوت بالقدرات والمستوى لدى خريجي الجامعات في الخارج والجامعات الفلسطينية** لمن أشاروا إلى أنّ خريجي الجامعات في الخارج أكثر قدرة، فأشار ٨٨٪ من الطلبة إلى أنّ نظام التعليم في الجامعات خارج البلاد يسعى إلى تطوير الطلبة، فيما أشار ٧٧٪ إلى أنّ السبب يعود إلى أنّ الأساليب التدريسيّة المعمول بها في الجامعات خارج البلاد أفضل من تلك المعمول بها في الجامعات الفلسطينية، وأشار ٧٢٪ إلى أنّ السبب يعود إلى اختلاف منهجيّة التعليم المدرسي (ما قبل الجامعة).

أما بخصوص **وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة**، فيرى ٤٩٪ من طلبة كليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية (٥٢٪ في الضفة و٤٥٪ في غزة)، ويرى ٤٧٪ منهم أنّ الوساطة والمحسوبية أساس التعيين في القضاء (٤٨٪ في الضفة و٤٦٪ في غزة)، كما يرى ٢٨٪ منهم أنّ القضاء الفلسطيني نزيه ولا يوجد فيه فساد (٢٣٪ في الضفة و٣٨٪ في غزة)، ويرى ٢٥٪ منهم أنّ الشرطة المدنيّة الفلسطينية نزيهة ولا يوجد فيها فساد (٢٣٪ في الضفة و٢٨٪ في غزة)، ويرى ٤٥٪ منهم أنّ مؤسسات أجهزة العدالة مستقلّة وفاعلة (٤٢٪ في الضفة و٥٢٪ في غزة)، وكذلك يرى ٤٩٪ منهم أنّ القضاة الفلسطينيين مستقلّون (٤٥٪ في الضفة و٦٠٪ في غزة)، ويرى ٤٩٪ منهم أنّ أعضاء النيابة العامة الفلسطينيين مستقلّون (نفس النسبة للضفة وغزة)، كما يرى ٤٠٪ منهم أنّ وضع

القضـــاء في فلســـطين في تحسُّـــنٍ مســـتمر (٣٥٪ في الضفـــة و٥١٪ في غـــزة)، ويـــرى ٣٧٪ منهـــم أنّ التعيـــين في القضـــاء حاليـــاً يتّســـم بالشـــفافية (٣٢٪ في الضفـــة و٤٦٪ في غـــزة)، فيمـــا يـــرى ٥٨٪ منهـــم أنّ جهـــات العدالـــة غـــير الرســـميّة الفاعلـــة تلعـــب دوراً رئيســـياً في قطـــاع العدالـــة (نفـــس النســـبة في الضفـــة وغـــزة)، ويـــرى ٥١٪ منهـــم أنّـــه ينبغـــي إضفـــاء الطابـــع الرســـمي عـــلى دور جهـــات العدالـــة غـــير الرســـميّة (٥٣٪ في الضفـــة و٤٩٪ في غـــزة).

وبمقارنـــة نتائـــج الاســـتطلاع الحـــالي بنتائـــج الاســـتطلاع الســـابق (٢٠٢١)، يلاحَـــظ انخفـــاضٌ **في الضفـــة الغربيـــة** في نســـبة الموافقـــة عـــلى أنّ الوســـاطة والمحســـوبية همـــا أســـاس التعيـــين والترقيـــة في الجهـــاز القضائـــي، إذ انخفضـــت مـــن ٥٣٪ في الاســـتطلاع الســـابق (٢٠٢١) إلى ٤٨٪ في الاســـتطلاع الحـــالي (٢٠٢٣). وهنـــاك انخفـــاض في نســـبة الموافقـــة عـــلى أنّ «القضـــاء الفلســـطيني نزيـــه ولا يوجـــد فيـــه فســـاد» إلى ٢٣٪ حيـــث وصلـــت إلى ٢٨٪ في اســـتطلاع (٢٠٢١)، أمّـــا عبـــارة «خضـــوع الأحـــكام الصـــادرة عـــن القضـــاء للتأثـــيرات والضغـــوط الخارجيـــة»، فانخفضـــت النســـبة في الاســـتطلاع الحـــالي إلى ٥٢٪ مقارنـــة بالاســـتطلاع الســـابق (٢٠٢١) حيـــث كانـــت نســـبة الموافقـــة عـــلى ذلـــك ٥٨٪.

أمّـــا **في قطـــاع غـــزة**، فيلاحَـــظ عـــدم التغـــيّر في نســـبة الموافقـــة عـــلى أن «الوســـاطة والمحســـوبية همـــا أســـاس التعيـــين والترقيـــة في الجهـــاز القضائي»، حيـــث اســـتقرت نســـبة الموافقـــة عـــلى ٤٧٪، أمّـــا موضـــوع «خضـــوع الأحـــكام الصـــادرة عـــن القضـــاء للتأثـــيرات والضغـــوط الخارجيـــة»، فهنـــاك انخفـــاضٌ في نســـبة الموافقـــة إلى ٤٥٪ في الاســـتطلاع الحـــالي (٢٠٢٣) مقارنـــة بنســـبة ٥٥٪ في الاســـتطلاع الســـابق (٢٠٢١). أمّـــا نســـبة مـــن يـــرون أنّ القضـــاء الفلســـطيني نزيـــه ولا يوجـــد فيـــه فســـاد فبقيـــت النســـبة كمـــا هـــي ٢٩٪.

وفيما يتعلق بمدى **الثقة بمؤسسات/ أجهزة قطاع العدالة**، حصل القضاء الشرعي على نسبة ثقة ٧٥٪ من الطلبة، ونقابة المحامين نفس النسبة ٧٥٪، ومجلس القضاء الأعلى بنسبة ٥٩٪، والقضاء النظامي المدني بنسبة ٦٠٪، فيما حصلت جهات العدالة غير الرسميّة الفاعلة على نسبة ٤١٪.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بالاستطلاع السابق (٢٠٢١) يتّضح أنّ هناك **تراجع بمستوى الثقة** بالقضاء الشرعي من ٧٩٪ في الاستطلاع السابق (٢٠٢١) إلى ٧٥٪ بالاستطلاع الحالي (٢٠٢٣)، وانخفاض بنسبة الثقة بمجلس القضاء الأعلى من ٦٩٪ إلى ٥٩٪، والقضاء النظامي من ٦٨٪ إلى ٦٠٪، وجهات العدالة غير الرسميّة الفاعلة من ٤٤٪ إلى ٤١٪، وحصل ارتفاع محدود بنسبة الثقة بنقابة المحامين من ٧٢٪ إلى ٧٥٪.

وبشأن المحكمة الدستورية، عبّر ٣٥٪ من الطلبة عن رضاهم عن أداء المحكمة الدستورية العليا، فيما عبر ٢٢٪ عن عدم رضاهم، فيما بلغت نسبة المحايدين الذين لم يُبدوا رأياً ١٨٪، وأولئك الذين أبدوا عدم معرفتهم ٢٤٪.

خامساً: استطلاع آراء المحامين/ات المزاولين/ات للمهنة في فلسطين

بلغ حجم العيّنة لاستطلاع المحامين المزاولين ٦٧٠، منها ٤٨٨ في الضفة الغربية و١٨٢ في قطاع غزة. أظهرت النتائج أنّ ١٥٪ من المحامين المزاولين للمهنة صرّحوا بأنّ **مستوى المحامين الفلسطينيين ممتاز**، فيما صرح ٧٠٪ إلى أنّه مقبول، و١٥٪ إلى أنّه ضعيف.

وعن أسباب **ضعف المحامين**، أشار ٦٥٪ من الذين صرحوا بأنّ مستوى المحامين الفلسطينيين ضعيف إلى أنّ **السبب يعود إلى عدم**

سعيهم إلى تطوير أنفسهم (٦٠٪ في الضفة، ٧٨٪ في القطاع)، وضعف التدريب المقدّم من نقابة المحامين حسب ما صرّح ٦٩٪ منهم، فيما أشار ٦٣٪ إلى أنّ نقابة المحامين لا تلعب الدور النقابي المطلوب منها لتطوير المهنة (٧٢٪ في الضفة، ٣٧٪ في القطاع).

وفيما يخصّ **إشكاليّات مهنة المحاماة**، يرى ٦٢٪ من المحامين المزاولين أنّ أبرز الإشكاليّات التي تواجه مهنة المحاماة تتمثّل في تدخُّل الأجهزة الأمنية في الجهاز القضائي، ويرى ٦٢٪ منهم في انعدام استقلاليّة القضاء إشكاليّة، فيما يرى ٥٨٪ ذلك في ضعف مستوى القضاة كإشكاليّة، و٤٣٪ منهم يرون في الفساد في القضاء إشكاليّة.

وبشأن **الإجراءات لحل إشكاليّة وجود عددٍ كبيرٍ من المحامين**، أشار ٩٢٪ منهم إلى أنّ أهمّ إجراء يمكن أن يُتّخَذ هو الحد من قبول الطلبة في كليات الحقوق، كما أشار ٧٦٪ من المحامين إلى أنّ أهمّ إجراء هو أن يتم تعزيز امتحان نقابة المحامين للحدّ من عدد المتدربين الذين يجتازونه، ثم أن تحدّ النقابة من عدد الخريجين الذين يمكنهم البدء بالتدريب المهني حسب ما أشار ٧٦٪، وأن يتم تطوير امتحان القبول للحد من عدد المتدربين حسب ما أشار ٧٦٪ من المحامين إلى ذلك.

وفيما يخص **الدور الذي تلعبه نقابة المحامين الفلسطينية**، أشار ٧١٪ من المحامين إلى أنّه يجب على النقابة تفعيل المواد المتعلقة بسن التقاعد، فيما أشار ٨٠٪ إلى أنّ النقابة تتابع الشكاوى التي تقدَّم ضد المحامين بجديّة، و٨٤٪ إلى أنّ النقابة تعمل على إصدار الأنظمة واللوائح التي تنظّم مهنة المحاماة. أمّا التشاور بشكلٍ مستمرٍّ مع النقابة عند اقتراح وتعديل التشريعات المتعلّقة بقطاع العدالة فحصل على نسبة

موافقــة ٣٩٪، وتعامــل النقابــة بالوســاطة والمحســوبية حصــل عــلى نســبة موافقــة ٣٠٪، فيمــا أشــار ٣٥٪ إلى أنّ نقابــة المحامــين محتكَــرةٌ لمجموعــةٍ معينــةٍ مــن المحامــين.

وبشــأن **الأدوار التــي يجــب أنّ تقــوم بهــا نقابــة المحامــين الفلســطينية**، أشــار ٩١٪ مــن المحامــين إلى أنّ دور النقابــة يجــب أن يكــون مــن أجــل الدفــاع عــن مصالــح النقابــة والمحامــين، كمــا أشــار ٨٩٪ إلى أنّ دور النقابــة يجــب أن يكــون في مجــال نــشر الثقافــة القانونيّــة، فيمــا أشــار ٩٠٪ إلى أنّ الــدور يجــب أن يكــون في مجــال تنظيــم العلاقــة بــين المحامــين وأركان العدالــة (مجلــس القضــاء، النيابــة العامــة، وزارة العــدل)، و٨٩٪ أشــاروا إلى أنّ الــدور يجــب أن يتركّــز في مجــال تنشــيط البحــث القانونــي.

وعــن **وصــف الوصــول إلى العدالــة في فلســطين**، يــرى ٣٧٪ مــن المحامــين المزاولــين أنّ الوصــول إلى العدالــة في فلســطين مضمــون، كمــا أظهــرت النتائــج أنّ ٨٧٪ مــن المحامــين المزاولــين أعربــوا عــن موافقتهــم عــلى أنّ دولة فلســطين بحاجــةٍ إلى قانون/اســتراتيجيّة للمســاعدة القانونيّــة عــلى المســتوى الوطنــي، فيمــا أعــرب ٨٥٪ منهــم عــن موافقتهــم عــلى أنّــه ينبغــي عــلى دولــة فلســطين أن تُمــوّل برامــج المعلومــات القانونيــة أو التمثيــل القانونــي المجانــي للفئــات المهمّشــة.

أمــا بخصــوص **وصــف وضــع مؤسســات/أجهزة قطــاع العدالة في فلســطين**، فــيرى ٥٧٪ مــن المحامــين المزاولــين أنّ الأحــكام الصــادرة عــن القضــاء تخضــع للتأثــيرات والضغــوط الخارجيــة، ٥٦٪ منهــم يــرون أنّ الشرطــة تتأثّــر بالضغــوط السياســية، و٥٤٪ منهــم يــرون أنّ جهــات العدالــة غــير الرســمية (القضــاء العشــائري) تلعــب دوراً رئيســياً في قطــاع العدالــة، و٨٥٪ منهــم يــرون أنّ التكلفــة العاليــة تحُــول دون وصــول المتحاكمــين إلى

حقوقهم، ويرى ٣٨٪ أنّ النيابة العامة يوجد فيها فساد، و٢٢٪ منهم يرون أنّ القضاء فاسد، و٢٧٪ منهم يرون أنّ الشرطة فاسدة، و٣٧٪ منهم يرون أن وضع القضاء في تحسُّنٍ مستمر، و٣٣٪ منهم يرون أنّ مؤسسات العدالة الفلسطينية مستقلّة وفاعلة، و٣٦٪ منهم يرون أنّ القضاة الفلسطينيين مستقلّون، و٣٢٪ منهم يرون أنّ أعضاء النيابة العامة مستقلّون، و٣٨٪ منهم يرون أنّ مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدورٍ رقابيٍّ مميزٍ على أداء القضاء.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) بالاستطلاع السابق (٢٠٢١) في الضفة الغربية بشأن مؤشرات وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة برأي المحامين المزاولين، يتّضح أنّ نسبة المحامين المزاولين الذين يرون أنّ القضاء فاسد انخفضت في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) إلى ٢٢٪ مقارنة باستطلاع (٢٠٢١) حيث وصلت إلى ٣٨٪، ونسبة من يرون أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية انخفضت إلى ٥٧٪ مقارنة بالاستطلاع السابق (٢٠٢١) حيث وصلت إلى ٦٧٪، فيما ارتفعت النسبة لدى المحامين المزاولين الذين يرون أنّ مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء تقوم بدورٍ رقابيٍ مميزٍ على أداء الجهاز القضائي إلى ٥٥٪ مقارنة باستطلاع (٢٠٢١) ٤١٪.

كما تُظهر النتائج أنّ هناك انخفاضاً في نسبة من يرون أنّ وضع القضاء في تحسُّنٍ مستمر في الاستطلاع الحالي إلى ٣٣٪ مقارنة باستطلاع (٢٠٢١) ٤٣٪، كما ارتفعت نسبة من يرون أنّ مباني المحاكم لائقة ومناسبة من ٤٨٪ في الاستطلاع الحالي مقارنة باستطلاع (٢٠٢١) ٣٩٪، ونسبة من يرون أنّ وضع القضاء الشرعي في تحسُّنٍ مستمر انخفضت النسبة في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) إلى ٤٠٪ مقارنة باستطلاع (٢٠٢١) ٥١٪.

وفي **قطاع غزة**، انخفضت نسبة من يعتقدون أنّ القضاء فاسد من ٢٧٪ في الاستطلاع السابق (٢٠٢١) إلى ٢١٪ في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣)، وبقيت نسبة من يرون أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء الفلسطيني تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية كما هي ٥٧٪، في حين انخفضت نسبة من يرون أنّ مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضاء تقوم بدورٍ رقابيٍّ مميزٍ على أدائه من ٤٩٪ في استطلاع (٢٠٢١) إلى ٣١٪ في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣)، كما انخفضت نسبة من يرون أنّ وضع القضاء الشرعي في تحسُّنٍ مستمرٍّ في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) إلى ٣٢٪ مقارنة باستطلاع (٢٠٢١) ٥٥٪.

وفيما يتعلق بمدى **ثقة المحامين بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة**، حصلت نقابة المحامين على نسبة ثقة ٧٣٪ (٧٤٪ في الضفة مقابل ٧٠٪ في قطاع غزة)، وموظفو المحكمة ٦١٪ (٦٥٪ في الضفة مقابل ٥٢٪ في قطاع غزة)، المحامون ٦٨٪ (٧١٪ في الضفة مقابل ٥٨٪ في قطاع غزة)، القضاء الشرعي ٥٠٪ (٤٩٪ في الضفة مقابل ٤٠٪ في قطاع غزة)، فيما حازت جهات العدالة غير الرسميّة الفاعلة على نسبة ثقة ٢٤٪ (٢٦٪ في الضفة مقابل ١٨٪ في قطاع غزة)، القضاء العسكري ٣١٪ (٣٤٪ في الضفة مقابل ٢٥٪ في قطاع غزة)، الشرطة المدنيّة الفلسطينية ٤٣٪ (٤٦٪ في الضفة مقابل ٣٤٪ في قطاع غزة)، مجلس القضاء الأعلى ٤٤٪ (٤١٪ في الضفة مقابل ٥٢٪ في قطاع غزة).

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) بالاستطلاع السابق (٢٠٢١) فيما يتعلق بالثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة حسب آراء المحامين المزاولين في **الضفة الغربية**، يتّضح أن هناك انخفاضاً في مستوى الثقة بالقضاء الشرعي من ٧٢٪ في استطلاع (٢٠٢١) إلى ٤٩٪ في الاستطلاع

الحـالي (٢٠٢٣)، والمحامـين/ات مـن ٧٧٪ في اسـتطلاع (٢٠٢١) إلى ٦٨٪ في الاسـتطلاع الحـالي (٢٠٢٣)، والشرطـة المدنيّـة الفلسـطينية مـن ٤٨٪ في اسـتطلاع (٢٠٢١) إلى ٤٣٪ في الاسـتطلاع الحـالي (٢٠٢٣)، ومجلـس القضـاء الأعـلى مـن ٥٣٪ إلى ٤١٪.

أمـا في **قطـاع غـزة**، فيتضـح أن هنـاك انخفاضـاً واضحـاً بمسـتوى الثقـة بمجلـس القضـاء الأعـلى مـن ٦٤٪ في اسـتطلاع (٢٠٢١) إلى ٥٢٪، القضـاء النظامـي المدنـي مـن ٦٦٪ إلى ٤٤٪، القضـاء الشرعـي مـن ٦٦٪ إلى ٤٠٪.

أمـا بخصـوص **إشـكاليّات القضـاء في دولـة فلسـطين**، فإعتـبر ٨٨٪ مـن المحامـين المزاولـين أنّ تكـدُّس الملفـات المـدوّرة (الاختنـاق القضائـي) يشـكّل إشـكاليّة في نظـام القضـاء، فيمـا اعتـبر ٧٠٪ النّقـص في أعـداد الموظفـين والقضـاة يشـكّل إشـكاليّة، ٦٦٪ أشـاروا إلى عـدم الثقـة بالقضـاء، ٦٠٪ منهـم أشـاروا إلى تدخّـل السـلطة التنفيذيّـة، و٦٠٪ منهـم أشـاروا إلى تدخّـل الأجهـزة الأمنيـة، فيمـا أشـار ٦١٪ منهـم إلى عـدم توفـر إرادةٍ سياسـيّةٍ للإصـلاح، و٦٧٪ منهـم أشـاروا إلى عـدم وجـود قضـاء موحّـد، و٦٧٪ منهـم أشـاروا إلى عـدم مواءمـة التشريعـات مـع القانـون الـدولي كأبرز الإشـكاليّات التـي تواجـه نظـام القضـاء في دولـة فلسـطين.

وبشـأن **الرضـا عـن أداء المحكمـة الدسـتورية**، أعـرب ٣٦٪ مـن المحامـين المزاولـين عـن رضاهـم عـن أداء المحكمـة الدسـتورية، فيمـا أعـرب ٢٨٪ عـن عـدم رضاهـم، واختـار ٢١٪ منهـم الحيـاد، و١٥٪ منهـم أفـادوا بأنهـم لا يعرفـون.

وفيمـا يخـص **كيفيـة التعيـين في القضـاء والنيابـة العامـة**، تُظهـر النتائـج أنّ ٤٨٪ مـن المحامـين المزاولـين وافقـوا عـلى أنّ الوسـاطة والمحسـوبية همـا

أســاس التعيــين والترقيــة في النيابــة العامــة، كمــا وافــق ٤٥٪ عــلى أنّ الوســاطة والمحســوبية همــا أســاس التعيــين والترقيــة في القضــاء.

سادساً: استطلاع آراء المحامين/ات المتدربين/ات في فلسطين

بلــغ حجــم العيّنــة في اســتطلاع المحامــين المتدربــين ٦٥٧، منهــا ٥٧٧ في الضفــة الغربيــة و٨٠ في قطــاع غــزة. وتُظهــر النتائــج أنّ ٢٠٪ مــن المحامــين المتدربــين صرّحــوا بــأنّ مســتوى المحامــين الفلســطينيين ممتــاز، فيمــا أشــار ٧٤٪ إلى أنّــه مقبــول، و٧٪ أشــاروا إلى أنّــه ضعيــف.

وعــن **أســباب ضعــف المحامــين**، أشــار ٦٤٪ مــن الذيــن صرحــوا بــأنّ مســتوى المحامــين الفلســطينيين ضعيــف إلى أنّ الســبب يعــود إلى أنّ نقابــة المحامــين لا تلعــب الــدور النقابــي المطلــوب منهــا لتطويــر المهنــة (٦٨٪ في الضفــة، ٤٠٪ في القطــاع)، وضعــف التدريــب المقــدّم مــن نقابــة المحامــين حســب مــا صرّح ٧١٪ منهــم، كمــا يعــزو ٥٨٪ الســبب إلى أنّ المحامــين لا يســعون إلى تطويــر أنفســهم.

وبشــأن **إشــكاليّات مهنــة المحامــاة**، أعــرب ٨٥٪ مــن المحامــين المتدربــين عــن أنّ أهــم إشــكاليّة تواجــه مهنــة المحامــاة هــي وجــود عــددٍ كبــيرٍ مــن المحامــين، ثــم عــدم ثقــة النــاس بالمحامــين بنســبة ٦٢٪، ثــم عــدم اهتمــام النقابــة بالمحامــين حســب مــا أشــار إليــه ٦٢٪ منهــم، وتدخُّــل الأجهــزة الأمنيــة في القضــاء حســب مــا أشــار ٥٢٪ منهــم، وانعــدام اســتقلاليّة القضــاء كمــا أشــار ٤٧٪ منهــم، والفســاد في القضــاء وفــق ٣٧٪ منهــم، وضعــف مســتوى القضــاة حســب مــا أشــار ٤٥٪ منهــم.

أمّــا بخصــوص **الــدور الــذي تلعبــه نقابــة المحامــين الفلســطينية**، أشــار ٨٨٪ مــن المحامــين المتدربــين إلى أنّ النقابــة تقــوم بتفعيــل المــواد المتعلّقــة

بسـن التقاعـد، فيمـا أشـار ٨٧٪ إلى أنّ النقابـة تعمـل عـلى إصـدار الأنظمـة واللوائـح التـي تنظّـم مهنـة المحامـاة، وأشـار ٨٢٪ إلى أنّ النقابـة تعمـل على تطويـر أخلاقيـات المهنـة وسـلوكياتها. أمّـا مـؤشّر «يتـم التشـاور بشـكلٍ مسـتمرٍّ مـع نقابـة المحامـين عنـد اقـتراح وتعديـل التشريعـات المتعلّقـة بقطـاع العدالـة» فحصـل عـلى نسـبة موافقـة ٥٠٪، فيمـا حصـل مـؤشر «نقابـة المحامـين مُسَيَّسـة» عـلى نسـبة موافقـة ٢٦٪.

وبشـأن **الأدوار التـي يجـب أن تقـوم بهـا نقابـة المحامـين الفلسـطينية**، أشـار ٩٥٪ مـن المحامـين المتدربـين إلى أنّ دور النقابـة يجـب أن يكـون في مجـال الدفـاع عـن مصالـح النقابـة والمحامـين، ثـمّ تنشـيط البحـث القانونـي ٩٣٪، ونـشر الثقافـة القانونيّـة ٩٥٪، وتدريـب وتطويـر المحامـين ومهنـة المحامـاة ٩٥٪.

وعـن **وصـف الوصـول إلى العدالـة في فلسـطين**، يـرى ٤٤٪ مـن المحامـين المتدربـين أنّ الوصـول إلى العدالـة في فلسـطين مضمـون، فيمـا أعـرب ٩٢٪ عـن موافقتهـم عـلى أنّـه ينبغـي عـلى دولـة فلسـطين أن تمـول برامـج المعلومـات القانونيـة أو التمثيـل القانونـي المجانـي للفئـات المهمشـة، فيمـا أعـرب ٨٨٪ منهـم عـن موافقتهـم عـلى أنّ دولـة فلسـطين بحاجـةٍ إلى قانونٍ/ اسـتراتيجيّةٍ للمسـاعدة القانونيّـة عـلى المسـتوى الوطنـي.

أمـا **بخصـوص وصـف وضـع مؤسسـات/أجهزة قطـاع العدالة في فلسـطين**، فـيرى ٤٥٪ مـن المحامـين المتدربـين أنّ الأحـكام الصـادرة عـن القضـاء تخضـع للتأثـيرات والضغـوط الخارجيـة، ويـرى ٢٨٪ منهـم أنّ النيابـة العامـة يوجـد فيهـا فسـاد، فيمـا ٤٦٪ منهـم يـرون أنّ الشرطـة تتأثـر بالضغـوط السياسـيّة، و٥٣٪ منهـم يـرون أنّ جهـات العدالـة غـير الرسـميّة (القضـاء العشـائري) تلعـب دوراً رئيسـياً في قطـاع العدالـة، و٥٢٪ منهـم

يـرون أنّ القضـاة الفلسـطينيين مسـتقلّون، و٥٠٪ منهـم يـرون أنّ أعضـاء النيابـة العامـة مسـتقلّون، و٨١٪ يـرون أنّ تكلفـة المعامـلات العاليـة تحـول دون وصـول المتحاكمـين إلى حقوقهـم، و٤٩٪ منهـم يـرون أنّ مؤسسـات المجتمـع المدنـي تقـوم بـدورٍ رقابـيٍّ مميـزٍ عـلى أداء القضـاء، في حـين أنّ نسـبة مـن يـرون أنّ القضـاء الفلسـطيني فاسـد ٣٧٪، ونسـبة مَـن يـرون أنّ الشرطـة المدنيّـة الفلسـطينية فاسـدة ٣٦٪.

وبمقارنـة نتائـج الاسـتطلاع الحـالي (٢٠٢٣) بالاسـتطلاع السـابق (٢٠٢١) فيمـا يتعلـق بمـؤشّرات وصـف وضـع مؤسسـات/أجهزة قطـاع العدالـة حسـب آراء المحامـين المتدربـين، يتضـح أن هنـاك **انخفاضـاً بالموافقـة** عـلى أنّ الأحـكام الصـادرة عـن القضـاء تخضـع للتأثـيرات والضغـوط الخارجيـة مـن ٥٥٪ في اسـتطلاع (٢٠٢١) إلى ٤٥٪ في الاسـتطلاع الحـالي (٢٠٢٣)، وعبـارة أنّ النيابـة العامـة يوجـد فيهـا فسـاد مـن ٤١٪ إلى ٢٨٪، وعبـارة أنّ الشرطـة الفلسـطينية تتأثـر بالضغـوط السياسـيّة مـن ٦٦٪ إلى ٤٦٪، وجهـات العدالـة غـير الرسـميّة الفاعلـة تلعـب دورا فاعـلاً مـن ٧٢٪ إلى ٥٣٪، وهنـاك ارتفـاع في نسـبة مـن يـرون بـأنّ القضـاء الفلسـطيني فاسـد مـن ٢٤٪ في الاسـتطلاع السـابق (٢٠٢١) إلى ٣٧٪ في الاسـتطلاع الحـالي.

أمـا بخصـوص مـدى **الثقـة بمؤسسـات/أجهزة قطـاع العدالـة**، فحـازت نقابـة المحامـين عـلى نسـبة ثقـة ٧٩٪، والقضـاء الشرعـي بنسـبة ثقـة ٥٨٪، والمحامـون ٧٣٪، وموظفـو المحكمـة ٦٤٪، القضـاء النظامـي (المدنـي) ٦١٪. كمـا والقضـاء العسـكري ٣٩٪، والشرطـة المدنيّـة الفلسـطينية ٥٢٪، والنيابـة العامـة ٥٥٪، ومجلـس القضـاء الأعـلى ٥١٪.

وبمقارنـة نتائـج الاسـتطلاع الحـالي (٢٠٢٣) بالاسـتطلاع السـابق (٢٠٢١) بخصـوص الثقـة بمؤسسـات/أجهزة قطـاع العدالـة، يتضـح

أن **هنـاك انخفاضـاً** بمسـتوى الثقـة بالقضـاء العسـكري مـن ٤٩٪ في اسـتطلاع (٢٠٢١) إلى ٣٩٪ في الاسـتطلاع الحـالي (٢٠٢٣)، والنيابـة العامـة مـن ٦١٪ إلى ٥٥٪، وموظفـو المحكمـة مـن ٧١٪ إلى ٦٤٪، وجهـات العدالـة غـير الرسـميّة الفاعلـة مـن ٤٦٪ إلى ٣٠٪، والقضـاء الشرعـي مـن ٧٧٪ إلى ٥٨٪، ومجلـس القضـاء الأعـلى مـن ٦٩٪ إلى ٥١٪، والقضـاء النظامـي مـن ٧١٪ إلى ٦١٪.

وبشـأن **إشـكاليّات نظـام القضـاء في دولـة فلسـطين**، يـرى ٥٠٪ مـن المحامـين المتدربـين أنّ تدخـل السـلطة التنفيذيّـة يشـكّل إشـكاليةً تواجـه نظـام القضـاء في فلسـطين، و٥١٪ منهـم يـرون أنّ تدخّـل الأجهـزة الأمنيّـة مـن أبـرز تلـك الإشـكاليّات، ويـرى ٥٥٪ منهـم في عدم وجـود إرادة سياسـيّة للإصـلاح إشـكاليّةً أُخـرى، و٥٦٪ منهـم يـرون أنّ عـدم الثقـة بالقضـاء الإشـكاليّة الأبـرز، و٨٥٪ منهـم يـرون أنّ الاختنـاق القضائـي الإشـكاليّة الكـبرى، و٥٨٪ منهـم يـرون في عـدم مواءمـة التشريعـات مـع القانـون الـدولي إشـكاليّةً تواجـه نظـام القضـاء في فلسـطين.

وعـن مـدى **الرضـا عـن أداء المحكمـة الدسـتورية**، أعـرب ٤٦٪ مـن المحامـين المتدربـين عـن رضاهـم عـن أداء المحكمـة الدسـتورية، فيمـا أعـرب ١٣٪ منهـم عـن عـدم رضاهـم، و١٩٪ منهـم محايـدون أو لـم يبـدوا آراءهـم، و٢٢٪ أفـادوا بأنهـم لا يعرفـون.

وفيمـا **يتعلـق بكيفيـة التعيـين في القضـاء والنيابـة العامـة**، تظهـر النتائـج أنّ ٣٤٪ مـن المحامـين المتدربـين وافقـوا عـلى أنّ الوسـاطة والمحسـوبية همـا أسـاس التعيـين والترقيـة في النيابـة العامـة، كمـا وافـق ٣٣٪ عـلى أنّ الوسـاطة والمحسـوبية همـا أسـاس التعيـين والترقيـة في القضـاء.

سابعاً: استطلاع آراء أعضاء النيابة العامة في فلسطين

شارك في الاستطلاع أعضاء النيابة في الضفة في حين لم يشارك أعضاء النيابة في غزة في الاستطلاع الحالي وبلغ حجم العيّنة **١٣٠ عضو نيابة** عامة. تُظهر النتائج أنّ ٦٧٪ من أعضاء النيابة صرحوا بأنّ مستوى الأعضاء ممتاز، فيما أشار ٣٢٪ إلى أنّه مقبول، و١٪ إلى أنّه ضعيف.

وعن **إشكاليّات عمل النيابة**، أعرب ٤٩٪ من أعضاء النيابة عن موافقتهم على أنّ عدم كفاية أعضاء النيابة يعتبر أهم إشكاليّة تواجه عمل النيابة العامة، ووافق ١٩٪ من أعضاء النيابة على أنّ ضعف مستوى أعضاء النيابة للقيام بمهامهم تعتبر إشكاليّة، كما أعرب ٢٦٪عن موافقتهم على أنّ عدم ثقة الناس بالنيابة تعتبر إشكاليّة.

أما بخصوص **وجهة النظر بالنيابات الفلسطينية**، حصلت عبارة «تستجيب النيابة العامة لاحتياجات الأطفال (سواء أكانوا مُدَّعَى عليهم أم ضحايا أم شهوداً)» على نسبة موافقةٍ ٩٠٪، سهولة الوصول إلى النيابة ٩٤٪، تستجيب النيابة العامة لإحتياجات النساء ٨٩٪، خدمة المعلومات في النيابة جيدة ٩٣٪، مؤهّلات موظفي النيابة جيدة ٨٧٪، استقلاليّة النيابة عن التأثيرات الخارجية (حزبيّة، شخصيّة، أمنيّة...) ٨٠٪، أما أقل نسب موافقة فكانت لعبارة عدد موظفي النيابة كافٍ ٣٨٪، والبنية التحتيّة للنيابات الفلسطينية مقبولة (غرف، التجهيزات...) ٤٥٪.

وبشأن **وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين**، أشار ٧٣٪ من أعضاء النيابة إلى أنّ الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون، فيما وافق ٩٤٪ منهم على وجوب مساهمة أعضاء النيابة في توفير تمثيلٍ قانونيّ أو خدمات قانونيّة مجانيّة للفئات المهمّشة، و٦٤٪ منهم وافقوا على أنّ

الفئـات المهمّشـة تتمكـن مـن الوصـول إلى المعلومـات القانونيّـة أو التمثيـل القانونـي المجانـي.

أمـا بخصـوص **الوصـول إلى العدالـة الرسـمية لسـكان منطقـة «ج»**، فأعـرب ٣٤٪ مـن أعضـاء النيابـة عـن موافقتهـم عـلى أنّ الوصـول إلى العدالـة الرسـميّة للسـكان الذيـن يعيشـون في المنطقـة «ج» مضمـون، وأعـرب ٤٩٪ عـن موافقتهـم عـلى أنّ وصـول السـكان الذيـن يعيشـون في المنطقـة «ج» إلى العدالـة الرسـميّة محـدودٌ بسـبب عـدم ثقـة السـكان بالقضـاء، و٩١٪ وافقـوا عـلى أنّ وصـول السـكان الذيـن يعيشـون في المنطقـة «ج» إلى العدالـة الرسـميّة محـدودٌ بسـبب التحديـات التـي تواجـه الشرطـة لإنفـاذ القـرارات في المنطقـة «ج».

وعـن وضـع مؤسسـات/أجهزة قطـاع العدالـة، يـرى ٢٢٪ مـن أعضـاء النيابـة أنّ الأحـكام الصـادرة عـن القضـاء الفلسـطيني تخضـع للتأثيرات والضغـوط الخارجيـة، و٦٢٪ منهـم يـرون أنّ القضـاء الفلسـطيني نزيـه ولا يوجـد فيـه فسـاد، كمـا يـرى ٤٢٪ منهـم أنّ الشرطـة الفلسـطينية نزيهـة ولا يوجـد فيهـا فسـاد، و٧٣٪ منهـم يـرون أنّ المسـتوى المهنـي للقضـاة جيّـد، وكذلـك يـرى ٥١٪ منهـم أنّ أحـكام المحكمـة الدسـتورية الفلسـطينية تعـدّ بعـد التمحيـص، و٧٧٪ منهـم يـرون أنّ التشريعـات الفلسـطينية تصـاغ تماشـياً مـع الالتزامـات الدوليّـة واسـتجابةً للاحتياجـات المجتمعيّـة، فيمـا يـرى ٩٤٪ منهـم أنّ إعـادة توحيـد مؤسسـات قطـاع الأمـن والعدالـة في الضفـة وغـزة مهمـة جـداً لمسـتقبل العدالـة في فلسـطين، و٨٢٪ أشـاروا إلى أنّ الأجهـزة الأمنيّـة حسّاسـة للنـوع الاجتماعـي، فيمـا أشـار ٦١٪ مـن أعضـاء النيابـة إلى أنّ وضـع القضـاء في فلسـطين في تحسـن مسـتمر.

وبشـــأن **مـــدى ثقـــة أعضـــاء النيابـــة بمؤسســـات/أجهزة قطـــاع العدالـــة**، حـــازت الشرطـــة المدنيّـــة الفلســـطينية عـــلى نســـبة ثقـــة ٦٢٪، ومجلـــس القضـــاء الأعـــلى بنســـبة ٦١٪، فيمـــا حصلـــت مؤسســـات المجتمـــع المدنـــي العاملـــة في مجـــال العدالـــة وســـيادة القانـــون وحقـــوق الإنســـان عـــلى نســـبة ثقـــة ٥٣٪، ونقابـــة المحامـــين ٥٧٪.

وبخصـــوص **الإشـــكاليّات التـــي تواجـــه عمـــل القضـــاء**، يـــرى ٧٢٪ أنّ أبرزهـــا عـــدم وجـــود قضـــاءٍ موحـــدٍ بـــين الضفـــة الغربيـــة وقطـــاع غـــزة، ويـــرى ٥٩٪ أنّ الإشـــكاليّة الأبـــرز عـــدم الثقـــة بالقضـــاء، فيمـــا أشـــار ٤٩٪ إلى عـــدم وجـــود تدريـــبٍ وتأهيـــلٍ كافيـــين للموظفـــين والقضـــاة، و٣٥٪ يـــرون في التدخّـــلات الداخليّـــة (الإدارة، الزمـــلاء) وعـــدم الاســـتقلال الفـــردي إشـــكاليّة تواجـــه عمـــل القضـــاة، و٧٩٪ يـــرون الإشـــكاليّة في عـــدم وجـــود مواءمـــةٍ قانونيّـــةٍ بـــين الضفـــة الغربيـــة وقطـــاع غـــزة.

وبمقارنـــة **نتائـــج الاســـتطلاع الحـــالي (٢٠٢٣) بالاســـتطلاع الســـابق (٢٠٢١)** يلاحـــظ وبشـــكل عـــام انخفـــاض ملحـــوظ في نســـب مـــن وافقـــوا عـــلى الإشـــكاليّات كافـــة.

وفيمـــا يخـــصّ **التعيـــين في القضـــاء والنيابـــة العامـــة**، يـــرى ٧٤٪ مـــن أعضـــاء النيابـــة أنّ **تعيـــين القضـــاة** حاليـــاً يتـــم بنـــاءً عـــلى علمهـــم وخبرتهم والشـــهادة بأنّهـــم مـــن أصحـــاب النزاهـــة، ويـــرى ١٢٪ أنّ الوســـاطة والمحســـوبية همـــا أســـاس **التعيـــين والترقيـــة في القضـــاء**، فيمـــا أشـــار ٧٦٪ إلى أنّ **التعيـــين في القضـــاء** يتّســـم بالشـــفافية.

أمّـــا عـــن **التعيـــين في النيابـــة العامـــة**، فـــيرى ٨٨٪ أنّ تعيـــين أعضـــاء النيابـــة حاليـــاً يتـــم بنـــاءً عـــلى علمهـــم وخبرتهـــم والشـــهادة بأنّهـــم مـــن أصحـــاب

النزاهــة، و١١٪ أشــاروا إلى أنّ الوســاطة والمحســوبية همــا أســاس **التعيــين والترقيــة في النيابــة العامــة**، فيمــا أشــار ٨٨٪ إلى أنّ التعيــين في النيابــة العامــة يتســم بالشــفافية.

ثامناً: استطلاع آراء القضاة الشرعيين/ات في فلسطين

بلــغ حجــم العيّنــة للاســتطلاع ٧٥، منهــا ٤٧ في الضفــة و٢٨ في قطــاع غــزة، ونظــرا لصغــر حجمهــا ســيتم عــرض النتائــج عــلى مســتوى الحجــم الــكلي للعينــة فقــط (الضفــة الغربيــة وقطــاع غــزة معــا).

تُظهــر النتائــج أنّ ٤٨٪ مــن القضــاة الشرعيــين صرّحــوا بــأنّ مســتوى القضــاة الشرعيــين بشــكلٍ عــامٍّ ممتــاز، في حــين أشــار ٥١٪ إلى أنّــه مقبــول، و١٪ أشــاروا إلى أنّــه ضعيــف.

وعــن **الإشــكاليّات التــي تواجــه مهنــة القضــاء الشرعــي**، يــرى ٢٠٪ مــن القضــاة الشرعيــين أنّ ضعــف مســتوى القضــاة إشــكاليّةٌ تواجــه عمــل القضــاء الشرعــي، فيمــا يــرى ٢١٪ منهــم في عــدم ثقــة النــاس بالقضــاء الشرعــي إشــكاليّةً تواجههــم، و٥٪ منهــم يــرون أنّ الفســاد في القضــاء إشــكاليّة، و١٣٪ منهــم يــرون في عــدم اســتقلالية القضــاء إشــكاليّة، و١٢٪ منهــم يــرون في تدخّــل الأجهــزة الأمنيّــة في القضــاء إشــكاليّة.

وفيمــا يخــص **وصــف وضــع المحاكــم**، حصلــت العبــارات التاليــة عــلى النســب الموافقــة التاليــة فيمــا يتعلــق بوصــف وضــع المحاكــم مــن وجهــة نظــر القضــاة الشرعيــين: المســاواة في التعامــل مــع الأفــراد أمــام القانــون ٩٩٪، اختصاصــات القضــاة مناســبة ٩١٪، الشــعور بالأمــان داخــل غــرف المحكمــة ٨٠٪، ســهولة الوصــول إلى المحاكــم ٨٤٪، أمّــا عــدد موظفــي المحكمــة كافٍ فحصــل عــلى نســبة موافقــة ٣٥٪، وكفايــة عــدد كتبــة المحاكم

العاملين حالياً ٣٥٪، البنية التحتيّة للمحاكم الفلسطينية مقبولة مثل الغرف والتجهيزات ٣٦٪.

أما **وصف الوصول إلى العدالة**، فصرّح ٩٤٪ من القضاة الشرعيين بأنّه ينبغي على دولة فلسطين أن تُموّل برامج المعلومات القانونيّة/التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمّشة، فيما أشار ٨٧٪ إلى أنّ الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات القانونيّة/المشورة القانونيّة المجانيّة للفئات المهمّشة هو التزامٌ على دولة فلسطين، و٧٨٪ أشاروا إلى أنّ الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون.

وعن **وصف وضع مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة**، يرى ١٣٪ من القضاة الشرعيين أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء الشرعي تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية، فيما يرى ٥٧٪ منهم أنّ التشريعات الفلسطينية تصاغ تماشياً والالتزامات الدولية واستجابةً للاحتياجات الاجتماعية، و٤٧٪ منهم يرون أنّه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على القضاء العشائري، و٦٠٪ منهم يرون أنّ القضاء العشائري يلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة.

وبشأن **مدى الرضا عن أداء مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة**، حصل القضاء الشرعي على نسبة رضا ٨٩٪، وديوان قاضي القضاة بنسبة ٧٧٪، وموظفو المحكمة بنسبة ٨٧٪، فيما حصل القضاء العسكري على نسبة رضا ٣٢٪، نقابة المحامين ٥٥٪، جهات العدالة غير الرسميّة الفاعلة (القضاء العشائري) ب ٤١٪.

وعن **كيفية التعيين في القضاء الشرعي**، يرى ٨٣٪ من القضاة الشرعيين أنّه يتم تعيين القضاة الشرعيين حالياً بناءً على علمهم

وخبرتهم والشهادة بأنّهم من أصحاب النزاهة، ويرى ٨٤٪ منهم أنّ التعيين في القضاء الشرعي يتّسم بالشفافية، و٤٩٪ أشاروا إلى أنّ التعيين في النيابة الشرعيّة يتسم بالشفافيّة، و٤٩٪ أشاروا إلى أنّ تعيين أعضاء النيابة الشرعية حالياً يتم بناءً على علمهم وخبرتهم والشهادة بأنّهم من أصحاب النزاهة، فيما يرى ١٢٪ منهم أن الوساطة والمحسوبية أساس التعيين في القضاء الشرعي، ونفس النسبة ١٢٪ منهم يرون أنّ الوساطة والمحسوبية أساس التعيين في النيابة الشرعيّة.

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) بنتائج الاستطلاع السابق (٢٠٢١)، يتضح أنّ هناك انخفاضاً محدوداً في نسبة من يرون أنّ **التعيين في القضاء الشرعي** يتّسم بالشفافية من ٨٦٪ في استطلاع (٢٠٢١) إلى ٨٤٪ في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣)، وانخفاضاً حاداً في نسبة من يرون أنّ التعيين في النيابة الشرعيّة في الاستطلاع الحالي (٢٠٢٣) يتّسم بالشفافيّة إلى ٤٩٪ مقارنة ب ٨٣٪ في استطلاع (٢٠٢١).

تاسعاً: استطلاع آراء القضاة النظاميين

بلغ حجم العيّنة في استطلاع آراء القضاة النظاميين ٩٢ (١١ في الضفة الغربية و٨١ في قطاع غزة)، ونظراً لصغر حجم العيّنة سيتم عرض النتائج على المستوى العام (الضفة الغربية وقطاع غزة معا). تُظهر النتائج أنّ ٦١٪ صرّحوا بأنّ **مستوى القضاة النظاميين** بشكلٍ عامٍّ ممتاز، فيما أشار ٣٩٪ إلى أنّ مستواهم مقبول.

وفيما يخص الإشكاليّات التي تواجه عمل القضاة في فلسطين، يرى ٢١٪ من القضاة النظاميين أنّ عدم ثقة الناس في القضاء تشكل أهم الإشكاليّات التي تواجه عمل القضاة، ويرى ١٣٪ منهم في انعدام

استقلالية القضاء الإشكاليّة الأبرز، و٦٪ منهم يرون أنّ تدخّل الأجهزة الأمنيّة في القضاء الإشكاليّة الأبرز في عمل القضاء، في حين يرى ٢٪ منهم في الفساد في القضاء إشكاليّة تواجه عمله.

وبشأن **وجهات نظر القضاة النظاميين في وضع المحاكم الفلسطينية**، حصلت عبارة المساواة في التعامل مع الأفراد أمام القانون نسبة موافقة ٩٧٪، سهولة الوصول إلى المحاكم ٧٣٪، خدمة المعلومات في المحاكم جيدة ٨٨٪، تنظيم أوقات جلسة المحكمة مناسب ٩١٪، فيما حصلت عبارة كفاية عدد كتبة المحاكم العاملين حالياً على نسبة موافقة ٣٩٪، عدد موظفي المحكمة كافٍ ٢٥٪، تكييف المحاكم لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة ٥٢٪، ويرى ٤١٪ أن البنية التحتيّة للمحاكم الفلسطينية مقبولة (غرف، التجهيزات...).

أما بخصوص **وصف الوصول إلى العدالة في فلسطين**، فأعرب ٨٩٪ من القضاة النظاميين عن موافقتهم على عبارة «ينبغي على دولة فلسطين أن تمول برامج المعلومات القانونيّة/التمثيل القانوني المجاني للفئات المهمّشة»، و٩٧٪ وافقوا على عبارة «الوصول إلى العدالة في فلسطين مضمون»، وعبارة «إنّ الوصول إلى العدالة بما في ذلك من خلال توفير المعلومات القانونيّة/المشورة القانونيّة المجانيّة للفئات المهمّشة هو التزام على دولة فلسطين» بنسبة ٨٦٪.

وبشأن **الوصول إلى العدالة الرسميّة لسكان منطقة «ج»**، أعرب ٨٤٪ من القضاة النظاميين عن موافقتهم على أنّ وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة «ج» إلى العدالة الرسميّة محدودٌ بسبب التحديات المتعلّقة بتبليغ السكان في المنطقة «ج»، فيما يرى ٥٪ منهم أنّ عدم ثقة السكان في القضاء هي السبب في ذلك، و٨٥٪ منهم أعربوا عن

موافقتهم على أنّ وصول السكان الذين يعيشون في المنطقة «ج» إلى العدالة الرسميّة محدود بسبب أنّ السكان يفضّلون التوجّه إلى الجهات غير الرسميّة الفاعلة في مجال العدالة كالقضاء العشائري.

وعن **وصف مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة**، يرى ١٢٪ من القضاة النظاميين أنّ الأحكام الصادرة عن القضاء تخضع للتأثيرات والضغوط الخارجية، ويرى ٧٩٪ من القضاة النظاميين أنّ مؤسسات العدالة الفلسطينية فعّالة، و٥٩٪ منهم يرون أنّ جهات العدالة غير الرسميّة تلعب دوراً رئيسياً في قطاع العدالة، و٤٥٪ منهم يرون أنّه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على دور جهات العدالة غير الرسميّة الفاعلة في إطار قطاع العدالة، فيما يرى ٦٧٪ منهم أنّ أعضاء النيابة العامة مستقلّون، و٥٠٪ منهم يرون أن الشرطة المدنيّة نزيهة ولا يوجد فساد فيها، فيما وافق ٩٦٪ على أنّ إعادة توحيد مؤسسات قطاعَيّ الأمن والعدالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة مهم جداً لمستقبل العدالة في فلسطين.

أمّا بخصوص **مدى الثقة بمؤسسات/أجهزة قطاع العدالة**، فأظهرت النتائج أنّ ٤١٪ من القضاة النظاميين يثقون بالقضاء العشائري، و٧٧٪ منهم يثقون بالمحكمة الدستورية العليا، و٨٣٪ منهم يثقون بالنيابة العامة، و٥٥٪ منهم يثقون بالقضاء العسكري، و٨٧٪ يثقون بالشرطة المدنيّة، و٦٧٪ منهم يثقون بنقابة المحامين، و٦٣٪ منهم يثقون بمؤسسات المجتمع المدني.

وبشأن **مدى الرضا عن أداء مؤسسات/أجهزة قطاع العدالة** (المحاكم والقضاة)، حازت محاكم الصلح على نسبة رضا عن أدائها من وجهة نظر القضاة النظاميين بنسبة ٩٥٪، ومحكمة البداية بنسبة

٩١٪، والقضاة ككل بنسبة ٩٦٪ أيضاً، والقضاء الشرعي بنسبة ٧٥٪.

وفيما **يخصّ الرضا عن أداء المحكمة الدستورية العليا**، تُظهر النتائج أنّ ٧٦٪ من القضاة النظاميين راضون عن أداء المحكمة الدستورية العليا، فيما أعرب ٨٪ عن عدم الرضا.

وبشأن **إشكاليّات عمل القضاء الفلسطيني**، يرى ٣٧٪ من القضاة النظاميين أنّ عدم الثقة بالقضاء من أهم الإشكاليّات التي تواجه عمل القضاء، فيما يرى ٣٨٪ منهم انعدام وجود إرادة سياسية للإصلاح من أهم تلك الإشكاليّات، و١٩٪ يرون في تدخّل السلطة التنفيذيّة في عمل القضاء إشكاليّةً تواجهه، و١٥٪ يرون في تدخل الأجهزة الأمنيّة في عمل القضاء إشكاليّة تواجهه.

أما عن **كيفية التعيين في القضاء والنيابة العامة**، فيرى ٢٪ من القضاة النظاميين أنّ الوساطة والمحسوبية هما أساس التعيين والترقية في القضاء، و٥٪ منهم يرون أنّ الوساطة والمحسوبية أساس التعيين والترقية في النيابة العامة.

judiciary's work as one of the problems, and 15% identify interference by security agencies in the judiciary's work as another issue.

As for appointments in the judiciary and Public Prosecution, 2% of regular judges believe that mediation and nepotism are the basis for appointments and promotions in the judiciary, while 5% think that mediation and nepotism are the basis for appointments and promotions in the Public Prosecution.

In describing justice sector institutions, 12% of regular judges view that judicial rulings are influenced by external pressures, 79% believe that Palestinian justice institutions are effective, 59% of judges see informal justice actors as playing a key role in the justice sector, and 45% support formalizing the role of these actors within the sector. Additionally, 67% of judges believe that public prosecution members are independent, 50% view the Palestinian police as impartial and corruption-free, and 96% agree that unifying security and justice institutions between the West Bank and Gaza is essential for the future of justice in Palestine.

As for trust in justice sector institutions, the findings indicate that 41% of regular judges trust tribal justice, 77% trust the Supreme Constitutional Court, 83% trust the Public Prosecution, 55% trust the military justice, 87% place their trust in the Palestinian police, 67% trust the Bar Association, and 63% trust CSOs.

Concerning satisfaction with the performance of justice sector institutions/agencies (courts and judges), Magistrates' Courts received a satisfaction rate of 95% from regular judges, the First Instance Courts received 91%, judges overall received 96%, and the Shari'a judiciary received 75%.

Regarding satisfaction with the performance of the Supreme Constitutional Court, the results show that 76% of regular judges are satisfied with the court's performance, while 8% expressed dissatisfaction.

Pertaining to the issues facing the Palestinian judiciary, 37% of regular judges believe that the lack of trust in the judiciary is one of the most significant issues, 38% consider the absence of political will for reform as a major issue, 19% see interference by the executive authority in the

independence as the primary concern, 6% noted the interference by security agencies as a significant challenge, and 2% highlighted corruption within the judiciary as an issue affecting its performance.

Concerning the views of regular judges on the state of Palestinian courts, 97% agreed with the statement that "individuals are treated equally before the law". The statement "the courts are easily accessible" received 73% agreement, while 88% agreed that information services in the courts are good, and 91% found the scheduling of court sessions to be appropriate. However, only 39% agreed that "the number of court clerks is adequate", 25% felt that "the number of court staff is adequate", 52% believed that the courts are adapted to meet the needs of individuals with disabilities, and 41% considered the infrastructure of Palestinian courts (rooms, facilities) to be acceptable.

Regarding the description of access to justice in Palestine, 89% of regular judges agreed that the State of Palestine should fund legal information programs/free legal representation for marginalized groups, 97% believe that access to justice in Palestine is guaranteed, while 86% also agree that ensuring access to justice, including through providing legal information/free legal advice for marginalized groups, is an obligation of the State of Palestine.

When it comes to access to formal justice for Area C residents, 84% of regular judges agreed that access to formal justice for residents living in Area C is limited due to the challenges in serving notices in the area. Additionally, 5% believed that the lack of trust in the judiciary is the reason for this limitation, while 85% agreed that the tendency of residents to rely on informal justice actors, such as tribal justice, is a key factor limiting access to formal justice.

these appointments to be transparent. Additionally, 49% indicated that appointments in the Shari'a Public Prosecution are transparent, and 49% stated that current appointments of members of the Shari'a Public Prosecution are based on their knowledge, experience, and reputation for integrity. However, 12% believe that nepotism and mediation are the basis for appointments in the Shari'a judiciary, with the same percentage (12%) holding the same view regarding appointments in the Shari'a Public Prosecution.

Comparing the results of the current (2023) survey with the previous (2021) survey, there is a slight decrease in the percentage of those who believe that appointments in the Shari'a judiciary are transparent, from 86% in the (2021) survey to 84% in the current (2023) survey. However, there is a sharp decline in the percentage of those who believe that appointments in the Shari'a Public Prosecution are transparent, dropping to 49% in the current (2023) survey compared to 83% in the (2021) survey.

Ninth: Survey of Regular Judges

The survey sample for regular judges consisted of 92 participants (11 from the West Bank, and 81 from Gaza). Given the small sample size, the results for the West Bank and Gaza are combined and presented as one. The findings indicate that 61% of respondents rated the overall performance of regular judges as excellent, while 39% deemed it acceptable.

In relation to the issues encountered by judges in Palestine, 21% of regular judges pointed out to the lack of public trust in the judiciary as the most critical issue. Moreover, 13% mentioned the absence of judicial

"the judges are competent" (91%), "feeling safe inside the courtrooms (80%), "the courts are easily accessible" (84%), "the number of court staff is adequate" (35%), and "the number of court clerks is adequate" (35%), while "the infrastructure of Palestinian courts, such as rooms and facilities, is acceptable" received (36%).

As for access to justice, 94% of Shari'a judges stated that the State of Palestine should fund legal information programs or provide free legal representation for marginalized groups, 87% indicated that ensuring access to justice, including through the provision of legal information or free legal advice for marginalized groups, is an obligation of the State of Palestine, while 78% affirmed that access to justice in Palestine is guaranteed.

Pertaining to the state of justice sector institutions/agencies, 13% of Shari'a judges believe that rulings issued by the Shari'a judiciary are influenced by external pressures, 57% believe that Palestinian legislation is drafted in accordance with international obligations and in response to societal needs, 47% think that tribal justice should be formalized, and 60% believe that tribal justice plays a significant role in the justice sector.

In relation to satisfaction with the performance of justice sector institutions/agencies, the Shari'a judiciary received a satisfaction rate of 89%, the Supreme Judge Department 77%, and court staff 87%. In contrast, the military justice system received a satisfaction rate of 32%, the Bar Association 55%, and informal justice actors (tribal justice) 41%.

As for appointments in the Shari'a judiciary, 83% of Shari'a judges believe that Shari'a judges are currently appointed based on their knowledge, experience, and reputation for integrity, while 84% consider

integrity, 12% believe that mediation and nepotism are the basis for appointments and promotions in the judiciary, and 76% indicated that appointments in the judiciary are conducted transparently.

Regarding appointments in the Public Prosecution, 88% believe that public prosecution members are currently appointed based on their knowledge, experience, and reputation for integrity, 11% indicated that mediation and nepotism are the basis for appointments and promotions in the Public Prosecution, and 88% noted that the appointment procedures in the Public Prosecution are transparent.

Eighth: Survey of Shari'a Judges in Palestine

The survey sample size was 75 (47 from the West Bank, and 28 from Gaza). Given the small sample size, the results for the West Bank and Gaza are combined and presented as one.

The findings show that 48% of Shari'a judges rated the overall level of Shari'a judges as excellent, 51% rated it as acceptable, and 1% rated it as poor.

Regarding the issues facing the Shari'a judiciary, 20% of Shari'a judges identified the inadequate level of judges as a significant issue, 21% pointed to the lack of public trust in the Shari'a judiciary, 5% cited corruption as a problem, 13% mentioned the lack of judicial independence, and 12% highlighted the interference of security agencies as an issue.

Concerning the state of the courts, the following statements received the corresponding agreement percentages from the perspective of Shari'a judges: "equality in treating individuals before the law" (99%),

that the professional level of judges is good, 51% think that rulings of the Palestinian Constitutional Court are well-considered, and 77% believe that Palestinian legislation is drafted in line with international obligations and societal needs. Moreover, 94% believe that the reunification of security and justice institutions in the West Bank and Gaza is crucial for the future of justice in Palestine, 82% indicated that the security agencies are gender-sensitive, and 61% believe that the state of the judiciary in Palestine is continuously improving.

Regarding the level of trust that public prosecution members have in justice sector institutions/agencies, the Palestinian police received 62%, the High Judicial Council 61%, CSOs working in the fields of justice, the rule of law, and human rights 53%, and the Bar Association 57%.

As for the issues facing the judiciary, 72% believe that the most significant issue is the lack of a unified judiciary between the West Bank and Gaza, and 59% consider the lack of trust in the judiciary to be the most prominent problem. Moreover, 49% highlighted the lack of adequate training for staff and judges, 35% identified internal interference (from administration and colleagues) and the absence of individual independence as significant challenges facing judges, whereas 79% believe that the lack of legal harmonization between the West Bank and Gaza is a major issue.

Comparing the results of the current (2023) survey with the previous (2021) survey, there is a general noticeable decrease in the percentages of those who agreed with all the identified issues.

With regard to appointments in the judiciary and the Public Prosecution, 74% of public prosecution members believe that judges are currently appointed based on their knowledge, experience, and reputation for

In terms of views on the Palestinian Public Prosecution, the statement "the Public Prosecution responds to the needs of children (whether they are defendants, victims, or witnesses)" received 90%, "the Public Prosecution is easily accessible" 94%, "responds to the needs of women" 89%, "good information services" 93%, "the Public Prosecution staff are well-qualified" 87%, and "the Public Prosecution is independent from external influences (political, personal, security)" garnered 80%. The lowest ratings were given for "the number of the Public Prosecution staff is adequate" at 38%, and "the infrastructure of Palestinian public prosecutions (rooms, facilities) is acceptable" at 45%.

Regarding access to justice in Palestine, 73% of public prosecution members indicated that access to justice is guaranteed, 94% agreed that public prosecution members should contribute to providing legal representation or free legal services to marginalized groups, while 64% agreed that marginalized groups have access to legal information or free legal representation.

Pertaining to access to formal justice for Area C residents, 34% of public prosecution members agreed that access to formal justice for these residents is guaranteed. However, 49% agreed that access is limited due to residents' lack of trust in the judiciary, and 91% agreed that access is constrained by the challenges the police face in enforcing decisions in Area C.

In relation to the state of justice sector institutions/agencies, 22% of public prosecution members believe that rulings issued by the Palestinian judiciary are subject to external influences and pressures, 62% believe that the judiciary is impartial and corruption-free, and 42% believe the same about the Palestinian police. Additionally, 73% believe

significant issue, and 51% see the interference of security agencies as one of the major challenges. Additionally, 55% believe that the lack of political will for reform is another challenge, 56% identify the lack of trust in the judiciary as the most prominent issue, 85% view judicial congestion as the biggest problem, and 58% see the lack of harmonization between legislation and international law as a challenge facing the judiciary in Palestine.

Regarding satisfaction with the performance of the constitutional court, 46% of trainee lawyers expressed satisfaction with the court's performance, while 13% expressed dissatisfaction, 19% were neutral or did not express an opinion, and 22% stated that they do not know.

As for the method of appointment in the judiciary and the Public Prosecution, the results show that 34% of trainee lawyers agreed that mediation and nepotism are the basis for appointments and promotions in the Public Prosecution, and 33% agreed that mediation and nepotism are the basis for appointments and promotions in the judiciary.

Seventh: Survey of Public Prosecution Members in Palestine

The survey included public prosecution members from the West Bank, with no participation from Gaza. The sample size was 130 members, and the results revealed that 67% rated their performance level as excellent, 32% as acceptable, and 1% as poor.

Regarding the challenges facing the Public Prosecution, 49% of the members identified the insufficient number of public prosecution members as the most significant challenge, 19% cited the inadequate level of members as an issue, and 26% highlighted a lack of public trust in the Public Prosecution as a critical issue.

institutions/agencies, there is a noticeable decrease in the percentage of those who believe that judicial rulings are influenced by external pressures, dropping from 55% in the (2021) survey to 45% in the current (2023) survey. The percentage of those who believe there is corruption within the Public Prosecution decreased from 41% to 28%, and those who believe that the Palestinian police are influenced by political pressures decreased from 66% to 46%. Additionally, the percentage of those who believe that informal justice actors play a significant role in the justice sector decreased from 72% to 53%, and there is an increase in the percentage of those who believe that the Palestinian judiciary is corrupt, rising from 24% in the (2021) survey to 37% in the current (2023) survey.

Pertaining to the level of trust in justice sector institutions/agencies, the Bar Association received a trust rating of 79%, Shari'a courts 58%, lawyers 73%, court staff 64%, the regular (civil) judiciary 61%, the military justice 39%, the Palestinian police 52%, the Public Prosecution 55%, and the High Judicial Council 51%.

Comparing the results of the current (2023) survey with the previous (2021) survey regarding trust in justice sector institutions/agencies, there is a noticeable decrease in trust in the military justice system from 49% in the (2021) survey to 39% in the current (2023) survey, the Public Prosecution from 61% to 55%, court staff from 71% to 64%, informal justice actors from 46% to 30%, the Shari'a judiciary from 77% to 58%, the High Judicial Council from 69% to 51%, and the regular judiciary from 71% to 61%.

Concerning the issues facing the judiciary in Palestine, 50% of trainee lawyers believe that interference by the executive authority is a

received an 50% agreement, while "The Bar Association is politicized" garnered 26%.

As for the roles that the Palestinian Bar Association should undertake, 95% of trainee lawyers believe the association should focus on defending the interests of its members, 93% emphasized the need to promote legal research, 95% highlighted the importance of raising legal awareness, and 95% stressed the significance of training and developing lawyers and the legal profession.

On the matter of access to justice in Palestine, 44% of trainee lawyers believe that access to justice is guaranteed, 92% agreed that the State of Palestine should fund legal information programs or provide free legal representation for marginalized groups, and 88% agreed that Palestine needs a national law or strategy for legal assistance.

Regarding the state of justice sector institutions/agencies in Palestine, 45% of trainee lawyers believe that judicial rulings are influenced by external pressures, 28% view that the Public Prosecution is corrupt, 46% believe that the police are subject to political influences, and 53% assert that informal justice actors (tribal justice) play a significant role in the justice sector. Furthermore, 52% believe that Palestinian judges are independent, 50% consider public prosecution members to be independent, and 81% feel that high costs prevent litigants from accessing their rights. Moreover, 49% believe that CSOs play a significant role in monitoring the judiciary's performance, while 37% believe that the Palestinian judiciary is corrupt, and 36% believe that the Palestinian police are corrupt.

Comparing the results of the current (2023) survey with the previous (2021) survey regarding indicators describing the state of justice sector

Sixth: Survey of Trainee Lawyers in Palestine

The survey of trainee lawyers included 657 participants (577 from the West Bank, 80 from Gaza). According to the results, 20% of trainee lawyers rated the overall competence of Palestinian lawyers as excellent, 74% considered it acceptable, and 7% deemed it poor.

In discussing the reasons for the inadequate level of Palestinian lawyers, 64% attributed this to the Bar Association's failure to adequately fulfill its role in advancing the legal profession (68% in the West Bank, 40% in Gaza), 71% pointed to insufficient training provided by the Bar Association, and 58% believed it is due to lawyers not actively pursuing their own professional development.

When it comes to the issues facing the legal profession, 85% of trainee lawyers identified the high number of lawyers as the most pressing issue. Additionally, 62% cited a lack of public trust in lawyers, another 62% highlighted the Bar Association's disregard for lawyers, 52% pointed to the interference of security agencies in the judiciary, 47% noted the absence of judicial independence, 37% mentioned corruption within the judiciary, and 45% view the inadequate level of judges as a significant issue.

Concerning the role played by the Palestinian Bar Association, 88% of trainee lawyers indicated that the association enforces retirement age provisions, 87% noted that it works on issuing regulations and guidelines that govern the legal profession, and 82% mentioned its efforts in developing the professional ethics and codes of conduct. The statement "The Bar Association is consistently consulted when proposing and amending legislation related to the justice sector"

survey to 43% in the current (2023) survey, and trust in the High Judicial Council decreased from 53% to 41%.

In Gaza, the decline is also noticeable, with trust in the High Judicial Council falling from 64% in the (2021) survey to 52% in the current (2023) survey, trust in the regular judiciary decreasing from 66% to 44%, and trust in the Shari'a judiciary dropping from 66% to 40%.

Pertaining to the issues facing the judiciary in Palestine, 88% of practicing lawyers consider the backlog of cases (judicial congestion) to be a significant issue in the judicial system, 70% pointed to the shortage of staff and judges as a problem, 66% cited a lack of trust in the judiciary, 60% highlighted the interference by the executive authority, and another 60% noted interference by security agencies. Furthermore, 61% considered the absence of political will for reform as one issue, 67% pointed out to the lack of a unified judiciary, and 67% mentioned the lack of harmonization between legislation and international law as major challenge facing the judicial system in Palestine.

In terms of satisfaction with the performance of the constitutional court, 36% of practicing lawyers expressed their satisfaction, while 28% expressed dissatisfaction, 21% of respondents chose to remain neutral, and 15% indicated that they did not know.

As for the methods of appointment in the judiciary and the Public Prosecution, the results show that 48% of practicing lawyers agree that mediation and nepotism are the basis for appointments and promotions in the Public Prosecution, while 45% agreed that the same applies for appointments and promotions in the judiciary.

In Gaza, the percentage of those who believe that the judiciary is corrupt declined from 27% in the previous (2021) survey to 21% in the current (2023) survey. The percentage of those who believe that judicial rulings in Palestine are influenced by external pressures remained steady at 57%. However, the percentage of those who view that judiciary-related CSOs play a significant oversight role in the judiciary's performance dropped from 49% in the (2021) survey to 31% in the current (2023) survey. Moreover, the percentage of those who see that the state of Shari'a courts is continuously improving decreased to 32% in the current (2023) survey, compared to 55% in the (2021) survey.

Regarding the level of trust that lawyers have in justice sector institutions/agencies, the Bar Association received 73% (74% in the West Bank, 70% in Gaza), Court staff at 61% (65% in the West Bank, 52% in Gaza), lawyers at 68% (71% in the West Bank, 58% in Gaza), the Shari'a judiciary at 50% (49% in the West Bank, 40% in Gaza), informal justice actors at 24% (26% in the West Bank, 18% in Gaza), military justice at 31% (34% in the West Bank, 25% in Gaza), the Palestinian police at 43% (46% in the West Bank, 34% in Gaza), and the High Judicial Council at 44% (41% in the West Bank, 52% in Gaza).

Comparing the results of the current (2023) survey with the previous (2021) survey regarding trust in justice sector institutions/agencies according to practicing lawyers in the West Bank, there is a noticeable decrease in confidence in the Shari'a judiciary, dropping from 72% in the (2021) survey to 49% in the current (2023) survey. Trust in lawyers has also declined from 77% in the (2021) survey to 68% in the current (2023) survey, trust in the Palestinian police fell from 48% in the (2021)

pressures, and 54% assert that informal justice actors (tribal justice) play a major role in the justice sector. Additionally, 85% believe that high costs prevent litigants from accessing their rights, 38% believe that the Public Prosecution is corrupt, 22% view that the judiciary is corrupt, and 27% believe that the police are corrupt. Furthermore, 37% believe that the judiciary is continuously improving, 33% agree that Palestinian justice institutions are independent and effective, 36% believe that Palestinian judges are independent, 32% consider public prosecution members to be independent, and 38% feel that judiciary-related CSOs play a significant role in monitoring the judiciary's performance.

When comparing the results of the current (2023) survey with the (2021) survey in the West Bank regarding perceptions of the justice sector, it is evident that the percentage of practicing lawyers who believe that the judiciary is corrupt has decreased to 22% in (2023), compared to 38% in (2021). Similarly, the percentage of those who believe that judicial rulings are subject to external pressures has declined to 57%, down from 67% in (2021). On the other hand, the percentage of practicing lawyers who believe that judiciary-related CSOs play a significant oversight role has risen to 55%, compared to 41% in the (2021) survey.

The results also show a decline in the percentage of those who believe that the judiciary is continuously improving, falling to 33% in the current (2023) survey compared to 43% in the (2021) survey. Conversely, the percentage of those who view that court buildings are adequate and well-suited increased to 48% in the current survey, up from 39% in the (2021) survey. Additionally, the percentage of those who believe that the state of Shari'a courts is continuously improving decreased to 40% in the current (2023) survey, compared to 51% in the (2021) survey.

Concerning the role of the Palestinian Bar Association, 71% of lawyers indicated that the association should enforce provisions related to retirement age, 80% stated that the association takes complaints against lawyers seriously, and 84% noted that it is involved in issuing regulations and guidelines that govern the legal profession. However, only 39% agreed that the association is consistently consulted during the proposal and amendment of legislation related to the justice sector, 30% believed that the association engages in mediation and nepotism, while 35% mentioned that the Bar Association is monopolized by a specific group of lawyers.

Regarding the roles the Palestinian Bar Association should undertake, 91% of lawyers emphasized that the association should focus on defending the interests of its members, 89% suggested that the association should work on promoting legal awareness, 90% believed it should be involved in organizing the relationship between lawyers and key justice sector stakeholders (the Judicial Council, the Public Prosecution, the Ministry of Justice), whereas 89% stressed that the association should prioritize promoting legal research.

As for access to justice in Palestine, 37% of practicing lawyers believe that access to justice is guaranteed. The results also revealed that 87% of lawyers agreed on the need for a national law or strategy for legal assistance in Palestine, and 85% supported the idea that the state should fund legal information programs or provide free legal representation for marginalized groups.

Concerning the state of justice sector institutions/agencies in Palestine, 57% of practicing lawyers believe that judicial rulings are influenced by external pressures, 56% think that the police are affected by political

Fifth: Survey of Practicing Lawyers in Palestine

The survey of practicing lawyers had a sample size of 670, with 488 participants from the West Bank and 182 from Gaza. The findings revealed that 15% of practicing lawyers rated the overall quality of Palestinian lawyers as excellent, while 70% considered it acceptable, and 15% rated it as poor.

With regard to the reasons behind the inadequate level of lawyers, 65% of those who rated the quality of Palestinian lawyers as poor attributed it to a lack of self-development efforts among the lawyers themselves (60% in the West Bank, 78% in Gaza). Additionally, 69% pointed to the inadequate training provided by the Bar Association, and 63% believed that the Bar Association does not fulfill its role in advancing the profession (72% in the West Bank, 37% in Gaza).

When it comes to the issues facing the legal profession, 62% of practicing lawyers identified interference from security agencies in the judiciary as a significant issue, 62% pointed to the lack of judicial independence as a concern, 58% highlighted the inadequate level of judges as a problem, and 43% cited corruption within the judiciary as a key issue.

To tackle the issue of the growing number of lawyers, 92% proposed that the primary solution should be to restrict the number of students admitted to law faculties, 76% of lawyers suggested increasing the difficulty of the Bar exam to lower the pass rate among trainees, 76% supported limiting the number of graduates permitted to begin professional training, and another 76% recommended developing the entrance exam to further limit the number of trainees.

subject to external influences and pressures also saw a decline, with the percentage dropping to 52% in (2023), compared to 58% in (2021).

In Gaza, no change in the percentage of respondents agree that mediation and nepotism are the basis for judicial appointments and promotions, with the rate remaining steady at 47%. However, regarding the belief that judicial rulings are influenced by external pressures, there was a decrease from 55% in (2021) to 45% in the (2023) survey, and the percentage of those who consider the Palestinian judiciary to be impartial and corruption-free remained unchanged at 29%.

Regarding trust in justice sector institutions/agencies, Shari'a courts received a trust rating of 75% from students, matching the Bar Association's rating of 75%, along with 59% for the High Judicial Council, 60% for the regular judiciary, while informal justice actors garnered a trust rating of 41%.

A comparison between the current survey results and those from (2021) shows a noticeable decline in trust in Shari'a courts, from 79% in (2021) to 75% in (2023), a decrease in trust in the High Judicial Council from 69% to 59%, and in the regular judiciary from 68% to 60%. Trust in informal justice actors also dropped from 44% to 41%, whereas trust in the Bar Association slightly increased from 72% to 75%.

As for the constitutional court, 35% of students expressed satisfaction with the performance of the Supreme Constitutional Court, 22% were dissatisfied, 18% of respondents were neutral and did not express an opinion, and 24% stated that they lacked sufficient knowledge to comment.

Concerning the state of justice sector institutions/agencies, 49% of law students in Palestinian universities believe that judicial rulings are influenced by external factors and pressures (52% in the West Bank, 45% in Gaza), 47% think that judicial appointments are influenced by mediation and nepotism (48% in the West Bank, 46% in Gaza), 28% view the Palestinian judiciary as impartial and corruption-free (23% in the West Bank, 38% in Gaza), while 25% hold the same belief about the Palestinian police (23% in the West Bank, 28% in Gaza). Furthermore, 45% believe that justice institutions are independent and effective (42% in the West Bank, 52% in Gaza), 49% consider Palestinian judges to be independent (45% in the West Bank, 60% in Gaza), and an equal 49% believe that public prosecution members are independent (the same percentage in both the West Bank and Gaza). Moreover, 40% believe that the judiciary in Palestine is steadily improving (35% in the West Bank, 51% in Gaza), 37% think that judicial appointments are currently transparent (32% in the West Bank, 46% in Gaza), 58% believe that informal justice actors play a significant role in the justice sector (the same percentage in both the West Bank and Gaza), and 51% support the formalization of the role of these informal justice actors (53% in the West Bank, 49% in Gaza).

Comparing the results of the current (2023) survey with those from the (2021) survey, there is a significant decrease in the West Bank in the percentage of respondents who agree that mediation and nepotism are the basis for judicial appointments and promotions, dropping from 53% in (2021) to 48% in (2023). Similarly, there was a decline in those who believe that the Palestinian judiciary is impartial and corruption-free, from 28% in (2021) to 23% in the current survey, and the belief that judicial rulings are

institutions in protecting and promoting human rights in Palestine", 84% agreed on "the inclusion of the policies of the State of Palestine and effective human rights mechanisms in the curriculum", while 82% agreed that "human rights-related legal research is a course requirement."

On the matter of teaching methods in Palestinian law faculties, 91% agreed that "Palestinian legislation is taught in Palestinian law faculties", and 77% agreed that "court decisions are discussed in the courses".

In terms of law students' levels, 71% agreed that "certain legal concepts should be introduced during school education", and 75% agreed that "law graduates should specialize in specific court positions, such as notary public and bailiff".

Pertaining to university graduates and their abilities, 52% of students indicated that graduates from universities abroad are not superior to those from Palestinian universities in their ability to analyze and write research, while 28% felt that graduates from abroad possess greater capabilities in these areas, and 2% were unsure.

With regard to the reasons for differences in abilities and levels between graduates of foreign universities and those from Palestinian universities, 88% of the students who felt that graduates from abroad are more capable attributed this to the focus on student development in foreign education systems, 77% highlighted that teaching methods at universities abroad are more effective than those in Palestinian universities, while 72% believed that this stems from the different teaching methodology used in school education (pre-university).

expressed their satisfaction, while 48% in the West Bank and 28% in Gaza were dissatisfied.

Fourth: Survey of Law Students in the Palestinian Territories

The survey sample included 633 law students (427 in the West Bank and 266 in Gaza). The results revealed that 87% (88% in the West Bank, 85% in Gaza) agreed with the statement "The law faculty where I study has well-qualified faculty members", and the same percentage, 87% (85% in the West Bank, 91% in Gaza), agreed that "the education infrastructure at the law faculty where I study is acceptable, such as classrooms, facilities, etc.". Additionally, 76% (80% in the West Bank, 68% in Gaza) agreed that "the number of law professors at the law faculty where I study is sufficient". However, only 38% (43% in the West Bank, 28% in Gaza) agreed that "law faculties at universities in the country coordinate with each other regarding the number of admitted students", while 58% (63% in the West Bank, 49% in Gaza) agreed that "law faculties coordinate with the Bar Association for the training of new lawyers".

Regarding the curriculum, 91% agreed that "there is an emphasis on ensuring that the number of credit hours for law studies is sufficient", 90% agreed that "there are legal ethics-focused courses", and 86% agreed that "there is a focus on teaching Palestinian legislation in various courses". However, only 50% agreed that "law faculties in Palestinian universities coordinate with each other on curriculum matters to meet the needs of the labor market".

As for human rights-related curricula, 83% (81% in the West Bank, 88% in Gaza) agreed that "the curriculum includes the role of justice

justice sector" decreased to 40% in (2023), compared to 55% in the (2021) survey.

Regarding the trust of law professors in justice sector institutions/agencies in the West Bank, the Shari'a judiciary received 58% (58% in the West Bank, 48% in Gaza), 64% for the Bar Association (64% in the West Bank, 66% in Gaza), 46% for CSOs working in the fields of justice, the rule of law, and human rights (46% in the West Bank, 52% in Gaza), 43% for the Public Prosecution (43% in the West Bank, 36% in Gaza), 30% for the High Judicial Council (30% in the West Bank, 40% in Gaza), 47% for the Palestinian police (47% in the West Bank, 36% in Gaza), 34% for the military justice (34% in the West Bank, 31% in Gaza), while the informal justice actors came in at 25% (25% in the West Bank, 28% in Gaza).

Comparing the (2023) survey findings with those of the (2021) survey regarding the trust of law professors in justice sector institutions/agencies in the West Bank, there is a decrease in trust in the High Judicial Council from 33% in the (2021) survey to 30% in the (2023) survey, an increase in trust in the military justice from 29% in the (2021) survey to 34% in the (2023) survey, and an increase in trust in the Public Prosecution from 36% to 43%. However, trust in CSOs working in the fields of justice, the rule of law, and human rights decreased from 50% to 46%, and trust in informal justice actors decreased from 41% to 25%.

In Gaza, the results show a slight increase in trust in military justice, rising from 28% in the (2021) survey to 31% in the current (2023) survey, and a significant decrease in trust in the High Judicial Council, from 61% in (2021) to 40% in (2023).

Concerning the satisfaction of law professors with the performance of the constitutional court, 24% in the West Bank and 43% in Gaza

from 71% in the (2021) survey. However, the percentage of respondents who agree with "the formalization of the role of informal justice actors within the justice sector" remained relatively stable, with 42% in the current survey versus 44% in the (2021) survey. Similarly, there was no significant change in the percentage of respondents who believe that "judiciary appointments and promotions are influenced by mediation and nepotism", with 46% in (2021) and 47% in (2023). Meanwhile, the (2023) survey showed a decline to 21% in the percentage of people who believe that "the state of the judiciary in Palestine is continuously improving", compared to 26% in the (2021) survey.

In Gaza, there was a decline in the percentage of those who agree that "the Palestinian justice institutions/agencies are independent and effective", dropping from 45% in the (2021) survey to 33% in the current (2023) survey. Similarly, the belief that "public prosecution members are independent" declined to 19% in the (2023) survey, compared to 48% in the (2021) survey. Along with this, the percentage of respondents who agree that "the state of the judiciary in Palestine is continuously improving" dropped to 45% in the current survey, in contrast to 57% in the (2021) survey. However, the percentage of those who believe that "judiciary appointments and promotions are influenced by mediation and nepotism" remains unchanged at 48%. Meanwhile, those who believe that "judicial rulings are subject to external influences and pressures" rose to 62% in the current (2023) survey, up from 47% in the previous survey. Additionally, agreement with "informal justice actors play a major role in the justice sector" dropped to 62% in the (2023) survey, down from 69% in (2021). Furthermore, those who agree with "the formalization of the role of informal justice actors within the

influences and pressures (56% in the West Bank, 62% in Gaza), with 16% disagreeing (18% in the West Bank, 12% in Gaza).

As for perceptions of impartiality and corruption, 23% agreed that the judiciary is impartial and corruption-free (24% in the West Bank, 21% in Gaza), whereas 45% disagreed (42% in the West Bank, 52% in Gaza). Meanwhile, 24% believe that the Palestinian police are impartial and corruption-free (26% in the West Bank, 19% in Gaza), with 44% disagreeing (41% in the West Bank, 53% in Gaza).

Pertaining to the role of informal justice actors, 61% agreed that informal justice actors play a major role in the justice sector (the same percentage in both the West Bank and Gaza). Furthermore, 42% endorsed the formalization of the role of informal justice actors within the justice sector (42% in the West Bank, 40% in Gaza), while 39% disagreed (36% in the West Bank, 47% in Gaza).

Comparing the findings from the (2023) survey with those from the (2021) survey regarding the state of justice sector institutions/agencies, there is no significant difference in the agreement rates for the statement "the Palestinian justice institutions/agencies are independent and effective", with 20% in the (2023) survey and 21% in the (2021) survey. Similarly, for the statement "the public prosecution members are independent", the agreement rate remained consistent at 24% in both the (2023) and (2021) surveys.

As for the belief that "judicial rulings are subject to external influences and pressures", the agreement rate decreased to 56% in the (2023) survey, compared to 65% in the (2021) survey. Additionally, the percentage of those who believe that "informal justice actors play a major role in the justice sector" decreased to 61% in the current (2023) survey, down

better than graduates from Palestinian universities in terms of their ability to analyze and write research.

As for the reasons behind the differences in abilities and levels between graduates of foreign universities and those of local universities, 75% of law professors pointed out that the education system in universities abroad focuses on student development, 67% indicated that the teaching methods used in universities abroad are better than those used in Palestinian universities, and 71% attributed this to the different teaching methodology used in school education (pre-university).

In discussing the state of justice sector institutions/agencies, Twenty-four percent of law professors in Palestinian universities believe that the Palestinian justice institutions/agencies are independent and effective (20% in the West Bank, 32% in Gaza), while 58% disagreed (60% in the West Bank, 52% in Gaza). Additionally, 22% view Palestinian judges as independent (24% in the West Bank, 17% in Gaza), while 52% disagreed (51% in the West Bank, 53% in Gaza), 23% believe that public prosecution members are independent (24% in the West Bank, 19% in Gaza), whereas 52% disagreed (53% in the West Bank, 50% in Gaza).

When it comes to the state of the judiciary, 28% believe it is continuously improving (21% in the West Bank, 45% in Gaza), while 52% disagreed (56% in the West Bank, 40% in Gaza), 24% believe that judicial appointments are currently conducted transparently (24% in the West Bank, 22% in Gaza), while 46% disagreed (48% in the West Bank, 38% in Gaza), 47% are of the opinion that judiciary appointments and promotions are influenced by mediation and nepotism (46% in the West Bank, 48% in Gaza), while 24% disagreed (24% in the West Bank, 26% in Gaza), and 58% view that judicial rulings are subject to external

on laws and judicial rulings. Meanwhile, 44% (42% in the West Bank, 48% in Gaza) noted that law faculties play an important role in the development of legislation. Furthermore, 43% (48% in the West Bank and 29% in Gaza) indicated that this role is carried out through a government committee, while 45% (44% in the West Bank, 47% in Gaza) stated that this role is conducted through advocacy committees organized by CSOs. Additionally, 37% of law professors stated that law faculties are involved in the development and amendment of legislation (the same percentage in both the West Bank and Gaza).

Regarding the description of the curriculum taught in law faculties, 97% of law professors agreed that "there is a strong focus on teaching Palestinian legislation in various courses", 95% agreed that "the number of credit hours for law studies is sufficient", and 87% agreed that "the curriculum is up to date with developments in the justice sector (e.g., new legislation, international law, etc.)". However, the statement "Law faculties at Palestinian universities coordinate with each other on curriculum matters to meet the labor market needs", received the lowest agreement rate at 32%.

When describing law students, 86% of law professors agreed with the statement "Law graduates should specialize in certain court positions, such as notary public and bailiff", 81% agreed on "the need to teach some legal concepts during school education", and 78% concurred with the statement "Law graduates have gained practical skills in offering legal information and advice".

Concerning the capabilities of university graduates, 77% of the law professors agreed that graduates from universities abroad are not

With regard to satisfaction, 67% of respondents expressed satisfaction with how tribal justice handled their cases, while 26% expressed dissatisfaction.

Comparing the satisfaction rates from the (2021) survey to the (2023) survey, there is a slight increase, with satisfaction rising from 65% to 67% in the current survey.

Third: Survey of Law Professors in Palestine

The survey included 207 law professors (149 from the West Bank, 58 from Gaza). It explored the opinions of law professors in the West Bank and Gaza on the state of the judiciary and its institutions, as well as the current condition of law faculties from various viewpoints.

Law professors were asked about their impressions of law faculties at the Palestinian universities, by presenting them with a number of statements. The results showed that 94% agreed with the statement "The law faculty where I teach has well-qualified law professors" (97% in the West Bank and 86% in Gaza). Additionally, 91% agreed that "the education infrastructure at law faculties is acceptable, such as classrooms, facilities, etc." (91% in the West Bank and 93% in Gaza), and 91% agreed that "law faculties in Palestine contribute to the development of the legal profession" (91% in the West Bank and 93% in Gaza). However, the statement "Law faculties at universities in the country coordinate with each other regarding the number of admitted students" had the lowest agreement rate, with only 20% (27% in the West Bank and 3% in Gaza).

As for the role of law faculties in relation to laws and legislation, 51% of law professors (53% in the West Bank, and 47% in Gaza) indicated that law faculties play a significant role in commenting

security felt by citizens inside the courtrooms, as reported by 91% of those who interacted with the Shari'a courts. Information services followed at 90%, then the way judges and court staff treat litigants at 84%, the cleanliness, organization, and readiness of the courts at 82%, the speed of reaching judgments at 61%, and the accommodation for people with disabilities at 50%.

4. The Public Prosecution

A total of 200 families from the survey sample interacted with the Public Prosecution (103 in the West Bank, 97 in Gaza). The findings indicated that the most common cases handled in the twelve months leading up to the survey were violence-related cases (fights/assaults), as reported by 40% of the respondents, followed by financial cases at 18% and land disputes at 15%.

In terms of satisfaction, 54% of respondents expressed satisfaction with how the Public Prosecution handled their cases, whereas 42% expressed dissatisfaction.

Comparing the satisfaction rate between the current (2023) survey and the (2021) survey, the results indicate stability, with the satisfaction rate holding steady at 54% in both surveys.

5. Informal Alternatives (Tribal Justice)

A total of 234 families from the survey sample dealt with informal alternatives for dispute resolution "tribal justice" (135 in the West Bank, 99 in Gaza). The findings indicated that the most common cases handled in the twelve months leading up to the survey were violence-related cases (fights/assaults), reported by 52% of respondents, followed by financial cases at 13%, and land disputes at 17%.

The survey results also showed that, among those who interacted with the regular courts, 93% were unaware that they could access the High Judicial Council's e-services via its website. In contrast, 18% were aware of this but did not use the services, whereas only 6% knew about this and used the services.

In terms of satisfaction with the High Judicial Council's e-services, 78% of users who accessed the services were satisfied, while 19% were dissatisfied.

3. Shari'a Courts

A total of 482 families from the survey sample interacted with the Shari'a courts (285 in the West Bank, 197 in Gaza). The results showed that 78% of those who interacted with the Shari'a courts expressed satisfaction with the handling of cases, while 19% expressed dissatisfaction.

Comparing the satisfaction rate in the (2023) survey with that of the (2021) survey reveals a clear increase in satisfaction regarding citizens' interactions with the Shari'a courts, with the rate rising from 73% in (2021) to 78% in (2023).

The primary reasons for dissatisfaction among Shari'a court users were related to the lengthy follow-up procedures and slow case processing, according to 70% of respondents. Additionally, 64% felt that there was insufficient effort to help them achieve justice, 52% claimed that cases were not taken seriously, and 13% attributed their dissatisfaction to the belief that receiving help depends on one's academic or professional status, political or religious affiliation, or gender.

The results indicate that, regarding satisfaction with Shari'a courts in certain cases, the highest satisfaction was related to the sense of

Regarding the actions taken instead of reporting the crime, the most common actions were contacting friends or relatives at 59%, turning to the head of their clan at 20%, or doing nothing and remaining silent at 22%.

2. Regular Courts

A total of 481 families from the survey sample interacted with the regular courts (319 in the West Bank, 162 in Gaza). According to the results, 41% of litigants and users of regular courts (36% in the West Bank, 49% in Gaza) reported dissatisfaction with how their cases were handled in the twelve months preceding the survey, while 54% were satisfied with the courts' performance (57% in the West Bank, 48% in Gaza).

The comparison between the (2023) survey findings and those of the (2021) survey highlights an increase in satisfaction with the regular courts' performance, as the satisfaction rate climbed from 44% in (2021) to 54% in (2023).

The primary reasons for dissatisfaction with the regular courts' performance were largely due to lengthy follow-up procedures caused by slow case processing, insufficient effort to help achieve justice, and cases not being taken seriously.

Regarding the level of satisfaction among users of regular courts, information services received the highest satisfaction at 86%. This was followed by the sense of security within the courtrooms at 84%, and an equal 84% for the cleanliness, organization, and readiness of courts, while the speed of reaching a judgment received the lowest satisfaction rate, at 40%.

Second: Public Perceptions on Dealing with Justice Institutions in Palestine

1. The Palestinian Police

The survey sample included 614 cases involving interactions with the Palestinian police, either through direct interaction or communication, including detention and arrest, with 328 cases from the West Bank and 286 from Gaza.

The findings revealed that 56% of those who interacted with the Palestinian police were satisfied with the handling of their cases (59% in the West Bank, 53% in Gaza), while 40% expressed dissatisfaction.

When comparing the satisfaction rate from the (2023) survey to the (2021) survey, it is evident that the satisfaction rate remained steady at 56%, while the dissatisfaction rate fell from 47% in (2021) to 40% in (2023).

The reasons for dissatisfaction with the Palestinian police's performance were primarily subpar investigations, insufficient effort to achieve justice, cases not being taken seriously, and lengthy follow-up procedures.

When asked whether they had been a victim or a witness to a crime in the twelve months preceding the survey, 25% stated that they had been (20% in the West Bank, 30% in Gaza), with 70% of them indicating that they had filed a report or complaint with the police.

As for the reasons behind not reporting the crime they were victims or witnesses of, the main reasons were to avoid bureaucratic procedures, and a lack of trust in the Palestinian police. Notably, 28% of those who dealt with the police expressed a lack of trust in the police.

increased agreement with positive indicators such as "court buildings are adequate and well-suited," which rose from 66% to 70%, and "the state of the Shari'a judiciary is continuously improving," which increased from 32% to 40%.

As for the negative indicators, comparing the (2023) survey with the (2021) survey reveals a clear decrease in agreement with the statement "tribal justice is more capable of resolving disputes than official courts," dropping from 65% in the (2021) survey to 56% in the current (2023) survey.

When discussing the factors hindering the judiciary's work, 67% attributed it to the Israeli occupation and political circumstances (73% in the West Bank, 56% in Gaza), while 71% believe it is due to the ongoing division between the West Bank and Gaza (63% in the West Bank, 86% in Gaza).

Comparing the (2023) survey with the (2021) survey shows an increase in the percentage of those who believe that the executive authority and security agencies interfere in the judiciary's work. In the West Bank, it rose from 40% in the (2021) survey to 44% in the (2023) survey, while in Gaza, it decreased from 50% to 45%. Additionally, the belief that security agencies interfere in the judiciary's work increased in the West Bank from 45% in (2021) to 49% in (2023), while in Gaza, it saw a slight decline from 52% to 50%. Similarly, the percentage of those who believe there is no political will for reform grew from 41% in (2021) to 47% in (2023) in the West Bank, while in Gaza, it remained stable at 51%. The percentage of individuals who believe there is a lack of trust in the judiciary increased from 37% in (2021) to 40% in the West Bank, while in Gaza, it remained steady at 40%.

A comparison between the findings of the current (2023) survey with the (2021) survey in the West Bank, wherever the same indicators are present, reveals a noticeable increase in agreement rates for the positive indicators. This suggests a limited improvement, or that citizens' views on the overall condition of justice institutions in Palestine have remained stable. For example, agreement with the statement "the state of the judiciary in Palestine is continuously improving" increased from 38% to 44%, "the State of Palestine succeeded in preserving the judiciary's independence" rose from 33% to 37%, and "the Palestinian judiciary upholds impartiality, integrity, and fairness compared to other Arab countries" climbed from 37% to 39%. Other indicators also showed increases: "staff performance in courts and public prosecution is transparent and corruption-free" from 32% to 37%, "court buildings are adequate and well-suited" from 56% to 69%, "judiciary-related CSOs fulfill their role in monitoring the judiciary's performance" from 35% to 40%, "the state of the Shari'a judiciary is continuously improving" from 52% to 57%, "Shari'a courts are known for swift resolution of cases" from 34% to 39%, and "resorting to regular courts is the best and quickest way to reclaim and protect rights" from 56% to 61%.

Pertaining to the following negative indicators, there is a noticeable increase in the percentage of agreement, suggesting a rise in negative perceptions among the public regarding these indicators. Agreement with the statement "Failure to deliver court notices is a fundamental problem in the litigation process" increased from 60% to 77%, and "the adjudication of cases in regular courts is sluggish" rose from 68% to 79%.

In Gaza, there has been a clear and notable increase in agreement rates across all indicators, both positive and negative. Notably, there was

Concerning the Shari'a judiciary, 58% believe it is continuously improving (57% in the West Bank, 59% in Gaza), while 22% disagreed (29% in the West Bank, 25% in Gaza). As for the notion that Shari'a courts swiftly resolve cases, 41% agreed (39% in the West Bank, 45% in Gaza), whereas 41% disagreed (the same percentage in both the West Bank and Gaza).

Sixty-two percent of the public expressed that resorting to regular courts is the best and quickest way to reclaim rights (the same percentage in both the West Bank and Gaza). However, 43% believe they will seek alternatives to the courts in the future (41% in the West Bank, 48% in Gaza), and 56% believe that tribal justice is more effective in resolving disputes than official courts (53% in the West Bank, 62% in Gaza). In light of the current performance of the judiciary, 80% believe that case adjudication in regular courts is sluggish (the same percentage in both the West Bank and Gaza).

Regarding interference in the judiciary's work, 44% believe that the executive authority interferes in the judiciary's work (the same percentage in both the West Bank and Gaza), and 49% believe that security agencies interfere in the judiciary's work as well (the same percentage in both the West Bank and Gaza). As for the existence of a political will for reform, 49% believe there is no political will for reform (47% in the West Bank, 52% in Gaza).

On the topic of unifying security and justice sector institutions in the West Bank and Gaza, 78% believe this reunification is vital for the future of justice in Palestine (70% in the West Bank, 92% in Gaza).

As for the role of judiciary-related CSOs in monitoring the judiciary's performance, 39% agreed that these organizations fulfill their role (40% in the West Bank, 37% in Gaza), while 18% disagreed.

First: The Palestinian Public's Perceptions of the Judiciary and Its Integrity

A total of 9,072 families participated in the survey, with 5,873 from the West Bank and 3,199 from Gaza. The results indicate that public opinion on the future of the Palestinian judiciary still shows some relative variation, as 40% agreed that the state of the judiciary is continuously improving, though there is a clear disparity between the West Bank and Gaza in this regard (44% in the West Bank, 34% in Gaza), while 41% disagreed (36% in the West Bank, 49% in Gaza). Similarly, when asked whether the State of Palestine succeeded in preserving the judiciary's independence, 35% agreed (37% in the West Bank, 33% in Gaza), whereas 43% disagreed (38% in the West Bank, 52% in Gaza). Regarding the statement that the Palestinian judiciary upholds impartiality, integrity, and fairness compared to other Arab countries, 40% agreed (the same percentage in both the West Bank and Gaza), whereas 38% disagreed (34% in the West Bank, 45% in Gaza).

When it comes to staff performance, 36% agreed that the staff performance in courts and public prosecution is transparent and corruption-free (37% in the West Bank, 33% in Gaza), and the same percentage, 36%, disagreed (31% in the West Bank, 45% in Gaza). Additionally, 63% agreed that court staff properly treat court users (64% in the West Bank, 61% in Gaza), while 10% disagreed (7% in the West Bank, 15% in Gaza).

With regard to notary public departments, 41% agreed that their performance is transparent and corruption-free (42% in the West Bank, 38% in Gaza), while 20% disagreed (18% in the West Bank, 23% in Gaza).

users. Moreover, the partnership with the PCBS ensured the official institutions' involvement through forming a technical committee comprising representatives from justice institutions, who participated in drafting the survey forms and overseeing the data collection process. This collaboration supports and guides the Palestinian government's efforts in assessing progress made in the justice sector strategy, while also providing data for several Sustainable Development Goals (SDGs) 2030 indicators.

The indicators from the 2023 rule of law and access to justice survey assess justice sector services across all entities and institutions, focusing on service quality, the time required to receive services, satisfaction and trust levels, and the mechanisms citizens expect for improvement. It also includes the perspectives of experts (judges, lawyers, public prosecution members, law professors and students) on the services and performance of the Palestinian justice sector. Consequently, these indicators provide a key database for all relevant bodies to review mechanisms and improve overall performance.

This report outlines the findings of the surveys, highlighting the shortcomings that need to be addressed according to the public, litigants, and the group of experts and stakeholders in Palestinian justice institutions. This seventh report examines the reality and performance of the justice sector for the years (2022-2023) in comparison to the sixth report, which covered the same aspects for the years (2020-2021).

However, it is important to note that the statistical data for 2023 was ready for use in September 2023, shortly before the war on Gaza.

swift and effective services influences social behavior, a lack of such trust deters the Palestinian public from seeking justice services from official institutions. This diminishes the role of official justice institutions in upholding the rule of law. Therefore, conducting periodic surveys to evaluate changes in public satisfaction with the performance of justice institutions and their trust in these institutions is crucial. These surveys also help track the efforts and investments of all justice sector stakeholders, whether governmental, international, or Civil Society Organizations (CSOs), to improve the justice system, identify weaknesses, and determine key areas for intervention.

This is the seventh report issued by MUSAWA - The Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession, based on a series of surveys. These surveys were not limited to the Palestinian public, both litigants and non-litigants, but also included experts and individuals working within justice institutions. The surveys were carried out in collaboration with the "Sawasya III Joint Programme: Reinforcing Equal Access to Justice for all Palestinians, through United Nations Development Programme (UNDP/PAPP), and were implemented by the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). In addition to surveying the public and users of justice institutions, the survey encompassed practicing lawyers nationwide, trainee lawyers in the West Bank, Shari'a and regular judges, public prosecution members, and law professors and students in Palestinian law faculties across the country.

Through collaboration with the PCBS, these surveys gain a unique advantage, as the PCBS carried out and facilitated data collection in official justice institutions and ensured more comprehensive measurement indicators, thus serving a broader group of database

Introduction

The importance of the rule of law lies in its role as a cornerstone for civil peace, development, and the full realization of human rights. The effectiveness of institutions working in the field of the rule of law, whether governmental or civil, in promoting access to justice and upholding the rule of law can be assessed through shifts in the perspectives of the Palestinian public. This included both litigants and non-litigants, as well as the views of individuals and experts within the Palestinian justice system, such as judges, public prosecution members, lawyers, law professors, and students. Trust in justice institutions among Palestinian citizens is vital for reinforcing the rule of law. A lack of confidence in these institutions' ability to protect their rights can lead citizens to take matters into their own hands, resorting to violence and threats. This, in turn, can escalate conflicts, leading to societal fragmentation and, in some cases, family rifts. When a woman is a party to such conflict, she is often forced to forfeit her rights, because she is seen as the weaker party.

Conversely, reinforcing the rule of law and bolstering citizens' trust in justice institutions leads to these institutions becoming more active and efficient, particularly in the democratic process, which includes drafting, amending, and ensuring the proper implementation of laws. Promoting democratic participation instills a sense that laws are crafted to safeguard civil rights, fostering a culture of adherence to these laws among the Palestinian public. This, in turn, motivates citizens to be more proactive in reporting instances where their rights or the rule of law are violated or at risk of being violated.

Given that public trust in the ability of justice institutions to provide

Contents

Introduction 5
The Palestinian Public's Perceptions of the Judiciary and Its Integrity 8
Public Perceptions on Dealing with Justice Institutions in Palestine 12
Survey of Law Professors in Palestine 16
Survey of Law Students in the Palestinian Territories 22
Survey of Practicing Lawyers in Palestine 26
Survey of Trainee Lawyers in Palestine 31
Survey of Public Prosecution Members in Palestine 34
Survey of Shari'a Judges in Palestine 37
Survey of Regular Judges 39

Acknowledgment

This publication was developed by "MUSAWA - the Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession" with support from the Sawasya III Joint Programme: Reinforcing Equal Access to Justice for all Palestinians, implemented by UNDP, UN Women, UNICEF.

Disclaimer

The views expressed in this publication are those of the "MUSAWA - the Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession" and do not necessarily represent the views and official policies, of the Sawasya III Joint Programme or any of its implementing UN agencies, development partners or their affiliated organizations

MUSAWA -the Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession

Ramallah; Al Bireh – Al Balou' – Al-Mahakem Street

Tel: +972 (2) 2424870

Fax: +972 (2) 2424866

Gaza - Al-Lbabidi - Al-Muzaini Building, 1st floor,
in front of Hayat Al-Zant Hospital

Telefax: +972 (8) 082880772

e-mail: musawa@musawa.ps
URL: www.musawa.ps

MUSAWA- the Palestinian Center for the Independence
of the Judiciary and the Legal Profession

Executive Summary

The Seventh Legal Monitor

The National Report on Palestinian Society's Views

of the Justice System's Performance Shortly Before the War on Gaza

and Changes in Palestine's Justice Situation (2021-2023)

2024

MUSAWA - the Palestinian Center For The Independence Of The Judiciary And The Legal Profession

07

The Seventh Legal Monitor

The National Report on Palestinian Society's Views of the Justice System's Performance Shortly Before the War on Gaza and Changes in Palestine's Justice Situation (2021-2023)

2024